النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⵉⵎⵓⵇⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

• العدد: 499

من 9 إلى 15 مارس 2023

الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل خميس • المدير المسؤول : جمال براجع • مدير النشر: الحسين بوسحابي • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

ضيفة العدد: المهدي سهيمي

كلمة العدد

العلاقة الجدلية لتحرر الطبقة العاملة والمرأة الكادحة

أصبح 8 مارس مرادفا لليوم العالمي للمرأة. حتى الرجعية والدول التي تضطهد شعوبها، تحتفل بعيد المرأة من أجل استمرار استعباد الشعوب واضطهاد المرأة. على النقيض من ذلك، فإن الأحزاب الشيوعية والقوى التقدمية تجعل من هذه المناسبة، مدخلا للمزيد من تجديد جذوة النضال ورفع الوعي بالقضايا الكبيرة، التي تسمح بشق طريق تحرر المجتمع تحت راية وقيادة الطبقة العاملة، التي لن تتحرر إلا بتحرر كل الطبقات المضطهدة، ويتم حل مشكلة اضطهاد واستغلال المرأة حلا عادلا وتاريخيا.

في التاريخ الحديث لشعبنا انخرطت المرأة المغربية في كل مراحل النضال الاجتماعي والسياسي وبمستويات مختلفة. والنساء اللائي التحقن بالحركة النضالية، فعلن ذلك بعد أن تغلبن على كل القيود الأيديولوجية والأفكار الرجعية السائدة. إنهن كن في معركة معقدة للغاية، ولا زالت هذه المعركة تحتاج من المرأة خاصة وأخيها الرجل الفاهم والمقدر لدورها، مجهودا جبارا وعملا مضنيا من أجل كسر أهم القيود والكوابح.

إن الوضع الاقتصادي والاجتماعي المأزوم اليوم، بات يدفع بشكل متعاظم بالمرأة لاقتحام المجال والفضاء العام، كيد عاملة أو كقوة ضرورية لتطور وتلبية حاجيات ومصالح مالكي وسائل الإنتاج. فإذا كانت البرجوازية تلد حفار قبرها المتمثل في العامل والعاملة؛ فإنها أيضا تلد شروط تحرر المرأة من الاستغلال والاضطهاد المزدوج. إن المرأة العاملة تطالب بتحسين ظروف عملها ومن بينها مساواتها مع رفيقها العامل، وهكذا ولد شعار "الأجر المتساوي للعمل المتساوي".

في العقدين الأخيرين حققت المرأة خطوات جبارة لم تحققها من قبل. لقد فجرت السيرورات الثورية بمنطقتنا وضعا جديدا بالمغرب كانت أولى بوادره حركة 20فبراير 2011 . كانت هذه الحركة نوعا من الثورة الثقافية التي خلخلت العديد من أركان الاستبداد والعقليات التي كان يوظفها في قبضته الحديدية على أذهان وعقول الشعب وخاصة شبابه ونساءه. كان المجال المفتوح على مصراعيه أمام الشابات هو السياحة الجنسية، أو الهجرة إلى بلدان الخليج في إطار تجارة الجنس. لكن الأنفة والغيرة وحرص الأسر على بناتها، فتحت كوة في الجدار وهو دفع البنات إلى التعلم والارتقاء فيه، والحصول على نتائج متفوقة؛ وحدثت ظاهرة جديدة في المجتمع، وهي الاقتحام المتزايد للشابات للصفوف الأمامية في التعليم، وانتزاع مواقع الشغل المتخصص. طبعا لن تفلت بنات الشعب من مخالب الأزمة الاقتصادية وفشل الاختيارات الإستراتيجية لدولة الكتلة الطبقية السائدة، ولذلك نجد نسبة عالية من الشابات تعانين من البطالة ومن التمييز في الحصول على الشغل.

كان لهذا التطور المجتمعي وعلى رأسه دور المرأة، نتائج جديدة تمثلت في حالات تستحق التنويه والتأكيد ومنها الدور الذي لعبته المرأة في حراك الريف، وتسييرها للمظاهرات والمسيرات في الحسيمة وغيرها من مدن وبلدات الريف؛ نفس الأمر شهده حراك جرادة المدينة العمالية، وكذلك في مسيرات ضد العطش بزاكورة أو في قصر أبيار - تالسنت- حيث انطلقت مسيرة احتجاجية مشيا على الأقدام قطع فيها المحتجون أكثر من 45 كلم نحو عمالة بوعرفة...

إنها المرأة المغربية الحديثة والناهضة للنضال الاجتماعي والسياسي. إنها تلتحق بالصراع الطبقي كل واحدة من موقعها الطبقي، وهذه دماء جديدة ونوعية ستسمح بتجدر الوعي وتجديد أساليب النضال وتعميق المطالب.

لن نزيغ عن صلب الموضوع ونحن نستحضر نموذج الشهيدة سعيدة المنبهي الذي يجسد هذا الجيل الجديد من النساء اللائي رغبن والتحقن بركب التغيير الثوري ببلادنا. لقد انخرطت في النضال السري في إطار منظمة إلى الأمام، وكان هذا الاختيار لوحده كاف ليجعلها هدفا للأجهزة البوليسية واعتقالها وتعذيبها حتى الموت لو اقتضى الأمر ذلك.

في اعتقالها حولت السجن إلى مدرسة تكوين وتصليب القناعات الثورية، وكتبت عدة رسائل أصبحت اليوم على السنة الخلف المناضل.

فلما حانت لحظة خوض معركة الموت من أجل المطالب التي يسترد بها المعتقلون السياسيون هويتهم وقبل ذلك أدميتهم، التي حاول النظام الفاشستي تجريدهم منا وتحويلهم إلى عبيد بعد أن تمردوا وأعلنوا أنهم مواطنون ومواطنات أحرار؛ خاضت المناضلة سعيدة المنبهي مع رفيقاتها ورفاقها الإضراب عن الطعام حتى الرمق الأخير. استشهدت وهي رافعة لراية الثورة والحق والكرامة. مثل هذه الشهيدة، هو من نعتز به، ونعتبره التجسيد الأوضح والأصدق لشعار المساواة الفعلية.

فلنجعل من كل 8 مارس مناسبة نضالية لتعميق التفكير في واجباتنا ومسؤولياتنا تجاه مهمة تحرر شعبنا المناضل. ومن اجل القضاء على الاستغلال والاضطهاد الذي يطحن الرجل والمرأة وان كان بشكل مزدوج.

لا بديل عن استنهاض مقاومة الشعوب العربية والمغاربية لإسقاط التطبيع مع الكيان الصهيوني 6

هي حرب يخوضها الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال ولكن بدون هيئة أركان ؟ 10

8 مارس مناسبة لتقوية انخراط العاملات والكادحات في الحزب المستقل للطبقة العاملة 11

الشعبوية الحاكمة في تونس تكشر عن عنصريتها المقيتة 16

www.annahjaddimocrati.org annahjad@gmail.com السحب: Anté Prima

عنوان الجريدة: زنقة الطيب لبصير -عمارة 12، الشقة رقم 3 -حي أكدال - الرباط - فاكس: 0537682740 - ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

بيان 8 مارس للقطاع النسائي للنهج الديمقراطي العمالي

بمناسبة اليوم العالمي للنضال من اجل حقوق المرأة الثامن من مارس 2023 القطاع النسائي للنهج الديمقراطي العمالي :

• يحيي المرأة المغربية في عيدها الأممي، ويشيد بصمود ونضالات النساء ببلادنا في كل الواجهات وعلى رأسها المعارك البطولية للعاملات والكادحات.

• يطالب بسن:

– قوانين وتشريعات ترفع الاضطهاد والاستغلال وتحقق المساواة في الحقوق الشغلية خاصة حقوق العمال والعاملات.

– بمدونة عصرية ومدنية تضمن المساواة الفعلية في الحقوق والواجبات.

تحيي القوى المناضلة والمكافحة في العالم، اليوم العالمي لحقوق المرأة، استحضارا لأرواح ضحايا العاملات ضحايا الاستغلال والاضطهاد الرأسمالي، وبهذه المناسبة، فإن القطاع النسائي للنهج الديمقراطي العمالي وهو يحيي الذكرى يؤكد من جديد بأن النساء في العالم هن ضحايا السياسات الطبقية للأنظمة الرأسمالية الامبريالية والأنظمة الرجعية الذكورية تكرس القهر والتمييز ضد النساء، مما يجعلهن يعانين من استغلال مكثف، واضطهاد متعدد الأشكال، وعليه فإنه:

يثمن المشاركة القوية للنساء في مختلف النضالات الشعبية التي تشهدها بلادنا خاصة مع تصاعد موجة الغلاء وارتفاع الأسعار وتصفية الخدمات الاجتماعية، و مع استمرار الدولة المخزنية واصرارها على فرض سياساتها الطبقية لفائدة الكتلة الطبقية السائدة.

يسجل تضامنه اللامشروط مع النضالات التي تخوضها االعاملات الزراعيات في سوس ماسة واشتوكة ايت باها والغرب وببني ملال والمعازيز وتداس... والعاملات في الوحدات الانتاجية بمعامل النسيج (سيكوميك، والسنوسي..) والفلاحات وغيرها من المناطق التي تنتفض فيها النساء ضد القهر والحكرة وكل أشكال العنف والتحرش والتمييز ومظاهر اللامساواة (نساء بوعنان...).

يدين كل السياسات الطبقية ببلادنا التي تعمق الهشاشة وتنتج الفقر و البطالة، وتسيد مظاهر التمييز والعنف، وترمي بالنساء في براثن الفقر والقهر وتحرمهن من حقوقهن السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية؛

يطالب بالاستجابة لمطالب عاملات النظافة والاطعام ومربيات التعليم الاولي، والاساتذات والأساتذة اللذين فرض عليهم التعاقد وإلغاء المتابعات القضائية في حقهم وتوقيف الاجراءات اللاقانونية. كما يعبر عن تضامنه مع ضحايا امتحان الاهلية للمحاماة.

ونحن، على أبواب إحياء 8 مارس لهذه السنة، تطالعنا أخبار عن تعديلات محتملة لمدونة الأسرة، التي ترتكز في بنائها على دستور لا ديمقراطي يتحفظ جوهريا على مبدأ المساواة بين المرأة والرجل، لذلك فإن القطاع النسائي للنهج الديمقراطي العمالي يجدد مطالبته الدولة بوضع قانون أسرة مدني وعصري، يصون كرامة المرأة ويرفع الاضطهاد عنها، و يضمن لها المساواة الفعلية في الحقوق والواجبات في اطاردستور ديمقراطي علماني.

نطالب بإطلاق سراح كافة المعتقلين والمعتقلات السياسيين/ت ومعتقلي الرأي ومعتقلي الحركات الاحتجاجية، ووقف المتابعات في حق المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، ونحيي صمود ونضال أمهاتهم و زوجاتهم وعائلاتهم.

نحيي كل النساء المكافحات عبر العالم من اجل التحرر والانعتاق من نيرالإستغلال الرأسمالي والحروب الإمبريالية وجرائم الكيان الصهيوني والأنظمة الرجعية التابعة وندعو إلى تكثيف النضال المشترك بين جميع مكونات الحركات الحقوقية والقطاعات النسائية للأحزاب السياسية والنقابات المناضلة وللعمل من اجل بناء حركة نسائية تقدمية فاعلة داخل المجتمع.

نعبر عن تضامننا المبدئي والمطلق مع الشعبين السوري والتركي ضحية الزلزال المدمر، وندين الحصار المضروب على الشعب السوري ضحية الحرب الامبريالية، ونطالب برفع العقوبات الامريكية ضده، والتي تخلف ملايين الضحايا معظمهم من النساء و الاطفال.

– نجدد تضامننا مع الاسيرات والأسرى الفلسطينيات/ين في سجون الاحتلال الصهيوني، معلنات عن إدانتنا لكل أشكال التطبيع الذي تنهجه الدولة المخزنية مع الكيان الصهيوني، ومدعمات لكل أشكال النضال لمناهضته.

وفي الاخير، وفي ظل واقع الاستغلال والاستبداد والاضطهاد، نؤكد ان لا خيار أمام النساء، الكادحات والعاملات منهن، سوى الالتحام بحزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين من اجل تحقيق المساواة الفعلية وتشييد مجتمع ينمحي فيه استغلال الانسان للإنسان.

السكرتارية الوطنية للقطاع النسائي
8 مارس 2023

النهج الديمقراطي العمالي بجهة الجنوب يتضامن مع نضالات العمال والكادحين ويندد بالغلاء والتضييق على الحريات

نعقد يوم الاربعاء01 مارس 2023 اجتماع للمكتب الجهوي للنهج الديمقراطي العمالي بجهة الجنوب خصص لتدارس الأوضاع على صعيد الجهة ومتابعة الأوضاع التنظيمية الداخلية للحزب جهويا، وبعد استكمال مناقشة نقط جدول أعماله أصدر البيان التالي:

يتابع النهج الديمقراطي العمالي بجهة الجنوب اوضاع الطبقة العاملة وكافة الفئات الشعبية المكتوية بغلاء الأسعار وتفاقم مظاهر الاستغلال للطبقة العاملة ،و تواثر حوادث السير المرتبطة بنقل العمال والعاملات ،و عدم ايجاد حلول للنزاعات الشغلية (معتصم تعاونية صوفيا سود – معتصم تعاونية كوباك – معتصم شركة سودافي .....) ، وخنق الحريات ومنع الاحتجاج السلمي وتكريس أوجه الهشاشة والتفقير في شتى المجالات واستمرار مظاهر الريع الاقتصادي والسياسي والتضييق على النشطاء والمدونين والحقوقيين ، والتوقيفات عن العمل والمتابعات التي تطال الأساتذة والأطر المفروض عليهم التعاقد .إضافة الى ضعف وانعدام التجهيزات والبنيات التحتية في العديد من جماعات الجهة والتي عرّتْها وفضحتها التساقطات المطرية الأخيرة (فيضان وادي أَوُرْكَا على جماعتي أولاد داحو والكفيفات نموذجا)وانطلاقا مما سبق نعلن للرأي العام الوطني والجهوي والدولي مايلي:

1 – استنكارنا وتنديدنا بلهيب غلاء أسعار المواد الغذائية الأساسية (الخضروات– اللحوم– الزيوت –الاسماك .....) وكذا ارتفاع أثمان المحروقات والناتجة عن طبيعة الدولة المخزنية وحكومتها اللاشعبية التي تسعى الى نهب الخيرات واحتكارها وتوظيف كل الطرق و"المشاريع والمخططات "للمزيد من النهب والاستغلال وتراكم الثروات لدى طغمة محظوظة.

2 – شجبنا للتضييق والمتابعات التي يتعرض لها مجموعة من النشطاء والمدونين بجهة الجنوب على إثر فضحهم ومتابعتهم لمشاريع فاشلة تشوب حولها شكوك اختلاس أموال عمومية.

3 – تضامننا المطلق مع نضالات الطبقة العاملة في نضالاتها المستمرة بالجهة ضد الاستغلال والتهميش والطرد والتوقيف لأسباب نقابية (عمال تعاونية كوباك بتارودانت – عاملات وعمال تعاونية صوفيا سود بأولاد تايمة – عمال وعاملات سودافي بأولاد داحو – عمال وعاملات فروتاس باشتوكة أيت باها....) ومطالبة السلطات المسؤولة بالاسراع في إيجاد حلول لهذه النزاعات الشغلية ، وفي وضع حد لنزيف حوادث الطرقات التي يذهب ضحيتها العمال والعاملات من خلال فرض استعمال وسائل نقل آمنة وقانونية تحفظ الكرامة والسلامة للركاب.

4 – تضامننا المطلق مع نضالات الأساتذة والأطر المفروض عليهم التعاقد فيما يتعرضون له من توقيفات وتضييق على أشكالهم الاحتجاجية المشروعة من أجل حقهم في الادماج وتلبية مطالبهم.

5 – نطالب السلطات الوصية بوضع حد لمعانات الفلاحين الصغار وكافة ساكنة جماعتي أولاد داحو والكفيفات مع فيضانات "وادي اوركا" وذلك من خلال تنفيذ الوعود والبرامج المتمثلة في إنشاء سد في المنطقة الجبلية يساهم في تعبئة المياه وتخزينها وتفادي الخسائر المادية سواء في الممتلكات أو في المسالك الطرقية التي تم جَرْفُها بفعل السيول..

6 – ادانتنا لكل أشكال المنع والتضييق التي تتعرض لها الأشكال الاحتجاجية بالجهة (منع مسيرة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل يوم 19 فبراير 2023...)

7 – ادانتنا لكل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني من خلال استقبال وفود صهاينة مجرمين على أرض سوس وتنظيم زيارات ميدانية لأسواق ومؤسسات عمومية. ودعوتنا لكل الأحرار والحرائر لتكثيف الجهود من أجل فضح المطبعين وتنظيم أنشطة تضامنية مع الشعب الفلسطيني والاستمرار في التعريف بالقضية الفلسطينية في أوساط الشعب المغربي ومقاومة كل الاختراقات.

8 – دعوتنا لكل القوى التقدمية والحية ولكل الاطارات الجماهيرية بالجهة الى تنسيق الجهود وتوحيد النضالات لصد الهجوم المخزني على حقوق ومكتسبات الجماهير الشعبية.

عن المكتب الجهوي
للنهج الديمقراطي العمالي بالجنوب

لا بديل عن المقاومة الشعبية

مكناس

عاملات وعمال "سيكوميك" : معركة متواصلة و تضامن إشعاعي أممي

نظمت عاملات وعمال شركة سيكوميك بمكناس يوم الثلاثاء 7 مارس 2023 لقاء تواصليا داخل بهو الشركة، جمع بين مكتبهم /ن النقابي المنضوي تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ومعظم العاملات والعمال الذين يفوق عددهم /ن ال 550.

و قد تدارس اللقاء آفاق هذه المعركة العمالية التي انطلقت منذ أكتوبر 2021. خصوصاً في ظل صمت الجهات الحكومية المخزنية وتواطؤها المكشوف مع الباطرون الذي يمضي هروبا إلى الأمام لتشريد عائلات العمال والتخلص من الالتزامات والتكلفة الاجتماعية تجاه العمل /ات خصوصا اذا علمنا ان من بينهم /ن من أمضى /ت اكثر من 30 سنة داخل هذه الشركة.

و قد انطلق برنامج نضالي عمالي يوم الثلاثاء الماضي بتجمع احتجاجي أمام مقر إحدى الشركات الوهمية المملوكة للباطرون المدعو (التازي).

ومع الزخم التضامني الذي عبر عنه مجموعة من الإطارات النقابية والسياسية والحقوقية محليا ووطنيا وعلى رأسها النهج الديمقراطي العمالي والجمعية المغربية لحقوق الإنسان ،انتقل الصدى التضامني إلى الخارج حيث توصل العاملات والعمال برسائل تضامن من هيئات نقابية من العراق وتونس وغيرها. كما كانت معركة عاملات وعمال شركة سيكوميك بمكناس حاضرة في الندوة السياسية التي نظمها فرع النهج الديمقراطي العمالي بكندا خلال الأسبوع الماضي، وتم عرض كلمة وشهادة إحدى العاملات على شاشة القاعة التي احتضنت الندوة وتناقلتها وسائل إعلام كندية لتكسب معركة سيكوميك إشعاعا أمميا وإعداد.

بركان

عمال زراعيون في مواجهة القمع و الباطرون

قرر العمال الزراعيون العاملون داخل ضيعات بلحاج ببركان ،و عددهم أكثر من 400 عامل /ة، تنظيم مسيرة احتجاجية من أمام مقر الاتحاد المغربي للشغل في اتجاه مقر العمالة. إلا أن آلة المنع تحركت وحالت دون تنفيذها والاقتصار على وقفة احتجاجية أمام مقر النقابة، وعرفت صخبا عماليا ناجحا، وتضامنا نقابيا وعماليا واعدا من خلال الحضور الوازن وكلمات التضامن التي ألقاها ممثلو مختلف التنظيمات النقابية الحاضرة لدعم وإسناد رفاقهم المحتجون في محنتهم ضد البرجوازية الافتراسية. وهذا جرد كرونولوجي لمعركة الثلاثاء 7 مارس 2023 :

- تمت محاصرة مقر الاتحاد المغربي للشغل ببركان من طرف قوات القمع وتبليغهم المنع مباشرة والتهديد بالتدخل بعنف ضد المتظاهرين لمنع المسيرة..

- حول العمال المسيرة المحاصرة الى اعتصام تخللته كلمات الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي ومكتب الاتحاد المحلي للاتحاد المغربي للشغل وممثلي النقابات الحاضرة من الناظور ووجدة ..

- تلقى ممثلو العمال وعدا بفتح حوار يوم الجمعة المقبل 10 مارس الجاري حول اوضاع عمال ضيعتي بلحاج المحرومون من الاجور لما يناهز ستة اشهر

- اتفق العاملات والعمال على الاستمرار في التعبئة والتجمع رفقة أسرهم طيلة يوم الجمعة المقبل لانتظار نتائج الحوار وفي مقدمتها الأجور والتصريحات لدى CNSS واتخاد القرار المناسب لنتائج هذا الحوار ..

هذا وكانت الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي قد راسلت عامل الإقليم للتدخل من أجل ضمان الحقوق الشغلية للعمال المشتكين وصون وضمان الحريات النقابية وحق النقابة في التظاهر السلمي.

الناظور

شركة "SODITA" تُسخر القضاء ضد العمال للتخلص من التزاماتها

رفعت شركة SODITA لتوزيع ماء س. علي الناظور دعوى قضائية ضد عمالها في ملف له علاقة بنزاع شغلي جماعي بين إدارة الشركة ونقابة الاتحاد المغربي للشغل وهو التنظيم النقابي الذي ينتمي له العمال المشتكى بهم :

- بوجمعة أنسراح : كاتب عام المكتب النقابي لشركة SODITA.
- المعطي رحيوي : أمين مال المكتب.
- أسامة عبد المولى :عضو في المكتب
- محمد العماري : منخرطين وعضو مشارك في المفاوضات.

و قد وُجِهت للعمال تهمة عرقلة العمل، التي يؤطرها الفصل 288 من القانون الجنائي. وهو فصل الغاية منه هي تجريم الحق في العمل النقابي والإضراب.

و قد مثُل العمال النقابي ن أمام النيابة العامة الناظور يوم الاثنين 6 مارس 2023 ،و بعد الاستماع إليهم بحضور دفاعهم، تم إطلاق سراحهم.

هذا وكان عمال شركة SODITA قد نفذوا إضرابا عن العمل عرف نجاحا بنسبة ٪100 خلال الأسبوع الماضي.

صفرو

فلاحون ضد الاعتقال و من أجل الحق في الماء

ما فتئت جماهير فلاحي زاوية سيدي بنعيسى بإقليم صفرو تؤكد وتبدي استعدادها الهائل للدفاع عن حقها في مياه السقي، صونا لأراضيهم واستقرارهم فوقها وتصديا لأطماع الإقطاعيين المحليين المسنودين بتواطؤ المسؤولين وصمتهم وتماطلهم في إيجاد حل مشكلتهم التي عمرت لأكثر من خمس سنوات، وتفاقمت جراء تراجع التساقطات المطرية خلال الموسمين الفارطين.

ولهذا الغرض ومن أجل إثبات تمسكهم بهويتهم المادية، نظم سكان وفلاحي زاوية سيدي بنعيسى عدة أشكال احتجاجية كان آخرها الخميس السابق تزامنا مع محاكمة إبن دوارهم وهو أحد المناضلين اليساريين المتشبعين بالفكر الماركسي اللينيني وهو كذلك عضو مكتب الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بصفرو ، والذي تم اعتقاله على خلفية مشاركته معهم في الاحتجاجات السابقة وحرصه على تعبئتهم والتواصل معهم وتعريفهم بعدوهم الطبقي وحلفائه الذين يناورون لتجريد أراضي الفلاحين الصغار والكادحين من روحها ألا وهو الماء.

وتعود تفاصيل هذه المخططات الطبقية تجاه أراضي البسطاء، إلى استحواذ بعض الإقطاعيين على منابع المياه وإرساء آليات تعمل على الاستغلال المكثف للفرشة المائية والمنابع ضاربين عرض الحائط مصالح أغلبية سكان وفلاحي دوار الزاوية المعروف باراضيه الخصبة والتي تسيل لعاب الإقطاعيين التوسعيين.

إن معركة هؤلاء الفلاحين، مدعومة مؤازرة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بصفرو وفرع النهج الديمقراطي العمالي بصفرو ومناضلي المنطقة ،لم تزغ عن هدفها المرسوم، وهو الدفاع الأرض والماء،رغم إقدام المخزن على اعتقال احد أبنائهم، إلا انهم كانوا يتحلون بيقظة عالية، وانضاف دفاعهم عن مطالبهم، مطلب إطلاق سراح معتقلهم ومعتقل الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ،الرفيق عز الدين باسيدي. وسيواصلون تنظيم الاحتجاجات دون كلل أو ملل حتى تحقيق النصر. ولهذا الغرض ستتم زيارة الزاوية والتواصل مع سكانها وفلاحيها من طرف اللجنة المحلية لدعم المعتقل السياسي المناضل عز الدين باسيدي، والتي تضم من بين مكوناتها النهج الديمقراطي العمالي بصفرو ،يوم الأحد 12 مارس 2023 من أجل مزيد من التعبئة والاستعداد لتسطير برنامج نضالي داعم لحقهم في الماء والاستقرار والكرامة، وتصديا لأطماع الإقطاعيين وداعميهم.

في ذكرى 3 مارس، عائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب:

"مواصلة النضال من أجل الحقيقة، الذاكرة، العدالة وعدم التكرار وفاء لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان"

على إثر انعقاد الجمع العام لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب تحت شعار: "مواصلة النضال من أجل الحقيقة، الذاكرة، العدالة وعدم التكرار وفاء لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان" صبيحة يوم الأحد 5 مارس 2023 بخنيفرة تزامنا مع تخليد الذكرى الخمسين لأحداث 3 مارس 1973و التي خلفت عدد كبير من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من اختطاف وتعذيب والزج بآلاف من المناضلات والمناضلين في معتقلات سرية، أصدر الجمع العام البيان الختامي التالي:

إن عائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب تستحضر هذه الذكرى لتنحني إجلالا وتقديرا لأرواح الشهيدات والشهداء، شهداء الحرية والكرامة ولعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري وخصوصا الأمهات والزوجات والأخوات، وتذكرأن جرائم الاختطاف وكافة الجرائم ضد الإنسانية المقترفة من طرف الأجهزة القمعية للدولة المغربية جاءت لقمع وإسكات كل المناضلين الشرفاء المطالبين بالحرية والكرامة والديمقراطية والعيش الكريم لعموم المواطنين، حتى يتسنى له نهب خيرات البلاد واستمرارية نظامه الاستبدادي.

إننا نخلد هذه الذكرى حتى لا ننسى شهداء الشعب المغربي والمبادئ النبيلة التي ضحوا بحياتهم من أجلها وناضلوا من أجل مجتمع ديمقراطي خال من كل أنواع الاستغلال والاستبداد والتسلط.

بعد دراسة مجمل المداخلات التي ساهمت بقدر كبير في إغناء الورقة التقديمية للجنة التنسيق حول مسار معالجة ملف ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب، وبالرجوع إلى صيرورة هذه المعالجة في شموليتها خلال المحطات الأساسية وإلى غاية هذا اليوم وما يمكن استنتاجه من ملاحظات موضوعية إزائها، ومدى تأثرها بنضال الضحايا والعائلات والمجتمع المدني الوطني والدولي. وعلى ضوء خلاصات الندوة الدولية المنظمة من طرف هيئة متابعة توصيات المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان حول مسار الإنصاف والمصالحة بالمغرب وكذا التوصيات الصادرة عن المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف في مؤتمره الأخير، وبعد استحضار المذكرة المعدة من طرف المنتدى للترافع من أجل آلية وطنية لاستكمال الحقيقة والتقارير الصادرة عن المؤسسات الرسمية التنفيذية والاستشارية بخصوص الاختفاء القسري وكلها تنحو نفس المنحى ألا وهو إقبار الحقيقة حول الاختفاء القسري، وآخرها تقديم الدولة المغربية للتقرير الأولي بشأن الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري إلى اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري والذي يروم إلى طي صفحة الماضي دون معرفة الحقيقة، أصبح من الضروري أن يحظى هذا الملف باهتمام ووعي متجدد حيث أضحت المطالبة بتسريع تأسيس و إقرار آلية وطنية مستقلة للكشف عن الحقيقة الكاملة في ملف المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري أمرا مستعجلا لا يقبل التأجيل . ونظرا لغياب الإرادة السياسية لدى الدولة المغربية للحل النهائي و المنصف لهذا الملف والتملص الواضح للمجلس الوطني لحقوق الإنسان منه برفع اليد عن متابعة التحريات قصد البث في الحالات العالقة و استكمال الحقيقة و حيث تنطبق نفس الملاحظة بالنسبة لمسألة حفظ الذاكرة و تأهيل المدافن، هذا الجانب الذي يعرف جمودا واضحا و تراجعا خطيرا عن عدة التزامات قدمها المجلس في عدة مناظرات دولية ووطنية في شأن الحفظ الإيجابي للذاكرة لأن واقع الحال اليوم يشهد عكس ذلك تماما في عدة مراكز سابقة للاعتقال السري و مدافن تركت للإهمال و التلاشي و اللامبالاة وحتى لإتلاف معالم الجريمة كما وقع للمعتقل السري الرهيب تازمامارت و PF3 أو الترامي عليها من طرف مافيا العقار كما وقع للكوربيس، فإن الجمع العام لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب :

- يعلن للرأي العم الوطني والدولي أن ملف ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في بلادنا وبالخصوص ملف المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري لا زال مفتوحا حيث الحقيقة لا زالت غائبة ومغيبة كليا أو جزئيا، جبر الأضرار الفردية

والجماعية تعرف تعثرا وبطئا في التنفيذ والتكرار لا زال قائما.

- يعبر عن إدانته ورفضه محاولة النظام المغربي إغلاق ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوف الإنسان وخصوصا قضية المختطفين مجهولي المصير ويذكر أنه في المغرب - مع الأسف الشديد -لا تزال العشرات من العائلات، ومنذ مدة طويلة، تنتظر الكشف عن مصير ذويها، ويسجل المنحى التراجعي لدى الدولة المغربية بخصوص احترام حقوق الإنسان (الاعتقال السياسي، قمع الحريات، التضييق على المعارضين....).

كما يذكر الجمع بالمطالب الأساسية لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب:

1. الكشف عن الحقيقة الكاملة لجميع حالات الاختفاء القسري بالمغرب بما فيها حالة الوفيات تحت التعذيب في مراكز الاستنطاق وأماكن الاحتجاز والاعتقال والإعدامات التعسفية، وكل الحيثيات السياسية والأمنية التي أدت إلى هذه الجرائم وتوضيح جميع ملابساتها.

2. العمل على التأسيس وإنشاء الآلية الوطنية المستقلة للحقيقة،

3. رد الاعتبار للضحايا وعائلاتهم بالكشف عن نتائج التحاليل الجينية والأنثروبولوجيا لتسوية قضية الرفات وتأهيل المدافن وحفظ الذاكرة والاعتذار مع إبعاد الجلادين السابقين من مراكز المسؤولية وإعمال مبدأ عدم الإفلات من العقاب.

4. التعجيل باستكمال جبر الضرر الفردي والجماعي والإدماج الاجتماعي لذوي الحقوق وتمكين الضحايا من كافة حقوقهم كالتغطية الصحية الشاملة والمجانية من أدوية ومعالجة واستشفاء، والحق في التقاعد وتسوية الوضعية الإدارية والمالية ونخص بالذكر ضحايا تازمامارت.

5. نشر اللوائح الكاملة لضحايا الاختفاء القسري وتضمينها كل المعلومات الأساسية.

6. الحفاظ الايجابي على ذاكرة الاختفاء القسري من خلال التحفظ على مراكز الاعتقال والمدافن الفردية والجماعية، وتحويلها إلى أماكن للذاكرة.

7. تمكين الضحايا وذوي الحقوق وكافة المهتمين من الاطلاع على الأرشيف وعلى ملفاتهم.

8. العمل على استنفاذ شروط المصادقة على بقية مقتضيات الاتفاقية الدولية حول الاختفاء القسري وعلى الخصوص مبادرة الحكومة بالتصريح بقبولها تلقي اللجنة الأممية الشكايات مباشرة من الضحايا والمتضررين والمعنيين دون حاجة الى وساطة من الدولة.

9. ملائمة التشريع الجنائي الوطني مع مقتضيات الآليات الدولية المجَرّمة للاختفاء القسري بإدماج تعريفها وعناصر المسؤولية المتعلقة بها والعقوبات المحددة لمرتكبيها والمشاركين فيها والمتسترين عنها وإحالتهم على العدالة مهما تنوعت درجة مسؤولياتهم، وضمان الحماية للضحايا وأفراد عائلاتهم وللشهود ... وغيرها من القواعد التي تتضمنها الاتفاقيات الدولية.

10. يطالب بوضع استراتيجية وطنية لمناهضة الإفلات من العقاب ويطالب كذلك بسحب قانون العفو العسكري كونه لا دستوري ولتعارضه مع المبادئ العامة لحقوق الإنسان.

11. يعبر عن مساندته المطلقة لعائلات المختفين والمعتقلين السياسيين والشهداء عبر العالم ويدعو جميع المناضلات والمناضلين العمل على الكشف عن الحقيقة ومصير المختفين قسرا وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين حتى لا يتكرر ما جرى وما يجري من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ويستنكر الردة الحقوقية التي تتجلى في قمع المناضلين المخلصين وعودة الاعتقال السياسي والتضييق على الحريات العامة كالتظاهر السلمي وحرية التعبير.

وفي الأخير يدعو الهيئات الحقوقية والسياسية والنقابية وبالخصوص هيئة متابعة توصيات المناظرة الوطنية الأولى بتنسيق مع المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف إلى عقد المناظرة الوطنية الثانية والمزيد من النضال والتفكير في وضع آليات جديدة وفعالة للترافع وتقويم مسار تسوية ملفات ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان واستدراك ما يمكن استدراكه إنصافا للضحايا ولذاكرتهم بما فيها العمل على التأسيس وإنشاء الآلية الوطنية لاستكمال للحقيقة.

خنيفرة في 5 مارس 2023

عن الجمع العام لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب

شغيلة الصيد البحري تطالب بتنفيذ الالتزامات والاستجابة لمطالبها المشروعة وتندد بالترهيب الذي يتعرض له المكلفون بالمراقبة

عقد المجلس الوطني للنقابة الوطنية لموظفي وزارة الصيد البحري المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعه العادي يوم الثلاثاء 28 فبراير2023 بمقر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالرباط. وبعد نقاش عميق ومسؤول حول الأوضاع المزرية التي أصبح يعيشها قطاع الصيد البحري والحالة المزرية التي يعاني منها الموظفات والموظفين بالقطاع وما ينتظرها مستقبلا من مصاعب وفي مقدمتها تخريب صناديق التقاعد وتفكيك الوظيفة العمومية، فإن المجلس الوطني للنقابة:

- يحي عاليا نضالات مركزتينا النقابية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ويهنئ كافة المناضلات والمناضلين على إنجاح الوقفات الاحتجاجية التي دعت اليها يوم 19 فبراير 2023 رغم القمع والإرهاب والانزال الأمني المكثف، احتجاجا على ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة وكذلك تنصل الحكومة من التزاماتها مع الشركاء الاجتماعيين ويدعو كل الموظفات والموظفين إلى المشاركة وبكثافة في البرنامج النضالي القادم وخاصة الإضراب الوطني في الوظيفة العمومية والمسيرة الوطنية التي ستعلن عليها لاحقا.

- يدين بشدة ما تعرض له مندوب الصيد البحري بالداخلة والاعوان المكلفون بالمراقبة ومن قبله مندوب الصيد البحري بطنجة وما يتعرض له عدة موظفين يوميا في باقي المندوبيات من اعتداء وترهيب من طرف بعض المرتزقة المحسوبين على بعض لوبيات الفساد في القطاع. وإذ نعلن تضامنا المطلق مع كل الموظفات والموظفين الذين يعيشون الإرهاب النفسي بشكل مستمر، فإننا نطالب المسؤولين بالإدارة المركزية وعلى رأسهم السيد الوزير الوصي على القطاع بالتعجيل إلى:

- فتح تحقيق في حيثيات هذه الأحداث والعمل على إنصاف من يمثلونه محليا، وتقديم هؤلاء المرتزقة للعدالة وعدم التساهل معهم او الرضوخ للضغوطات كيف ما كان مصدرها.

- توفير الأمن والحماية الضرورية بالمندوبيات بشكل مستعجل ودائم لضمان سلامة الموظفين وتوفير الأجواء الضرورية الملائمة لتمكينهم من مزاولة مهامهم بشكل طبيعي وآمن؛

- يعبر عن أسفه الشديد لضعف تجاوبا لمسؤولين بالقطاع مع التزامات الادارة في تنفيذ مضامين جلسات الحوار الاجتماعي القطاعي مع النقابة الوطنية المنعقدة يوم 25 أبريل 2022 تحت رئاسة السيد وزيرالفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات ،ثم يومي 20 و21 يوليوز 2022، حيث تعهدت الادارة بعقد جلسة الحوار الاجتماعي قبل نهاية سنة 2022 للمصادقة على الملفات العالقة وفي مقدمتها تقنين وإعادة التوزيع العادل للمنح الدورية. وفي هذا الإطار تعهدت الادارة بصياغة مشروع لتقنين هذه المنحة وفق معايير موضوعية متفق عليها مع النقابة وتنزيل العمل بالشبكة الجديدة بداية من 2023، لكن لازالت الأمور على حالها ولم تتوصل النقابة باي مشروع رغم النداءات المتكررة؛

- نجدد مرة أخرى طلب النقابة لمؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية FOS-HALIEUTIS من أجل التجاوب الإيجابي مع الحاجيات الملحة للموظفين خاصة بعد تحسن نسبي للموارد المالية للمؤسسة. وقد عبرت النقابة عن هذه الحاجيات في رسالة موجهة الى السيدة الرئيسة بتاريخ 6 دجنبر 2022 تم في بلاغ خاص بتاريخ 19 دجنبر 2022، لكن وباستثناء اتفاقية التأمين التكميلي التي نعتبرها نقطة إيجابية تحسب لها، للأسف هناك غياب التفاعل مع المطالب الأخرى التي تتمحور حول النقط التالية:

- ترتيب تنزيل الخدمات الاجتماعية حسب الأولويات ووفق ما تسمح به الميزانية. ومن أولى الأولويات الاستمرارية في تقديم الخدمات الاجتماعية التي كانت تقدمها الجمعية وعدم التخلي عن أي واحدة منها (القروض الاجتماعية، دعم 2% من الفوائد على القروض السكنية، منحة المتقاعدين، منحة الحج، قرض "إسكان عون"، الخ)؛

- ترشيد النفقات عبر تقليص كلفة أجور مستخدمي المؤسسة ونفقات التسيير. ومن باب الترشيد عدم إحداث اي منصب مسؤولية او توظيف او الالحاق من شانه استنزاف موارده المؤسسة الضعيفة أصلا بالإضافة الى عدة اجراءات اخرى مفصلة في الرسالة؛

- تقوية الموارد المالية عبر تبني مشاريع استثمار وتنويع مصادر التمويل.

بناء على ما سبق ذكره ونظرا لعدم تجاوب المسؤولين مع مطالب النقابة واللامبالاة رغم النداءات المتكررة، ونظرا لتدهور أوضاع الموظفات والموظفين والاحتقان الغير المسبوق الذي يعيشه القطاع، فقد قرر المجلس الوطني تسطير برنامجا نضاليا بشكل تصاعدي ينطلق يوم الخميس 9 مارس 2023 بحمل الموظفات والموظفين للشارة الحمراء إنذارا بانطلاق البرنامج النضالي. وتتبع هذه المحطة بوقفات احتجاجية بمختلف مندوبيات الصيد البحري ومراكز التكوين، تم اضراب عام مصحوب بوقفة احتجاجية بالإدارة المركزية، تم ندوة صحفية حول السياسة العمومية بقطاع الصيد البحري. وقد فوض المجلس الوطني للمكتب الوطني صلاحية تحديد التواريخ المناسبة لمختلف هذه الاشكال النضالية.

كما نطالب السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات والتنمية القروية بضرورة الجلوس مرة أخرى الى طاولة الحوار مع النقابة الوطنية لموظفي وزارة الصيد البحري المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديموقراطية للشغل، النقابة الأكثر تمثيلية، من أجل وضع حد لهذا التسيب الذي ينذر بالانفجار وإيجاد حلول للمشاكل المتفاقمة للموظفات والموظفين وإنقاذ الحوار القطاعي وتصحيح مسار مؤسسة الاعمال الاجتماعية FOS-HALIEUTIS والوقوف على حقيقة القطاع لتدارك هذا النزيف قبل فوات الأوان؛

وفي الأخير، يعلن المجلس الوطني عقد المؤتمر الثالث للنقابة الوطنية لموظفي وزارة الصيد البحري خلال شهر ماي 2023. ويدعو كافة الموظفات والموظفين بالمصالح الخارجية والمصالح المركزية من أجل الالتفاف حول نقابتهم العتيدة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، بالانخراط الجاد في التعبئة الشاملة لإنجاح البرنامج النضالي عبر كل الطرق المتاحة حفاظا على كرامة كل العاملين في القطاع وصون حقوقهم ومكتسباتهم.

وعاشت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
عن المجلس الوطني

النهج الديمقراطي العمالي بالمحمدية يندد بممارسات مصالح وزارة الداخلية و عدم استجابة العامل لطلب المقابلة ويعبر عن تضامنه المبدئي مع الفلاحين الفقراء وعمال شركة سامير والأساتذة

بعد المؤتمر الوطني الخامس، وانسجاما مع القانونين الأساسي والداخلي للنهج الديمقراطي العمالي، واعمالا للمساطر القانونية الجاري بها العمل، فقد جدد الفرع مكتبه المحلي وخلافا لما جرت به العادة وللقوانين المعمول بها، فقد رفضت مختلف مصالح وزارة الداخلية المعنية بالمحمدية تسلم ملف التصريح بتجديد المكتب المحلي للنهج الديمقراطي العمالي سواء بشكل مباشر او عبر المفوض القضائي في تحد سافر للقوانين التي وضعتها الدولة بنفسها.

وأمام هذه الممارسات اللامسؤولة لممثلي مصالح وزارة الداخلية بالمحمدية، فقد اضطر المكتب الى مراسلة العامل على عمالة المحمدية طالبا منه لقاء مباشرا للتعبير عن احتجاجه الشديد وللاستفسار عن أسباب الرفض المنافية للقانون لكن سلطات عمالة المحمدية رفضت التأشير على تسلمها للطلب مما اضطر المكتب لإرساله عبر البريد المضمون مع الاشعار بالتوصل لكن دون جدوى.

وتأسيسا على كل ذلك وامام هذه التصرفات المنافية للمواثيق الدولية وللقوانين الوطنية وخاصة قانون الأحزاب السياسية بالمغرب، فان مكتب فرع النهج الديمقراطي العمالي بالمحمدية اذ:

- يندد بشدة بتصرفات وممارسات مختلف مصالح وزارة الداخلية بالمحمدية لحرمانه من حقه المشروع في الحصول على وصل الإيداع، ويعبر عن عزمه على مواصلة النضال من أجل فضح هذه الممارسات المنافية للمواثيق الدولية وللقوانين الوطنية.

-يعبر عن تشبته، ومهما كانت الظروف، بحقه المشروع في التواصل المباشر مع ساكنة المحمدية عامة، ومع كافة الفئات التي تعاني من الاستغلال والاضطهاد والهشاشة بالمدينة وبالبادية، سواء داخل مقره او بالقاعات العمومية او بواسطة الزيارات الميدانية للأحياء والقرى،

- يذكر الجميع بكون النهج الديمقراطي العمالي يستمد شرعيته أساسا من مرجعيته الفكرية العمالية ومن تاريخه الكفاحي ومن مشروعه المجتمعي الذي سطره منذ عقود وأكده في مؤتمره الوطني الخامس الذي عقده خلال شهر يوليوز 2022.

- يعبر من جديد عن تضامنه مع جميع الفئات الاجتماعية التي تعاني من السياسات اللاشعبية واللاديمقراطية للدولة المخزنية، ومن ممارسات الباطرونا الرأسمالية المفترسة ومن ناهبي الأراضي ومن مختلف المافيات العقارية وغيرها.

عاش النهج الديمقراطي العمالي كاستمرارية فكرية وسياسية لمنظمة "الى الأمام".
الخلود لشهدائنا، زروال، وسعيدة، والتهاني...
عن المكتب، المحمدية يوم الخميس 2مارس 2023

لا بديل عن استنهاض مقاومة الشعوب العربية والمغاربية لإسقاط التطبيع مع الكيان الصهيوني

جمال براجع

يشكل التطبيع أحد الوسائل السياسية الأساسية لتحقيق أهداف المشروع الامبريالي الصهيوني المتمثلة أساسا في تكريس وجود دولة إسرائيل وتدعيم قوتها عبر تصفية القضية الفلسطينية وإفراغها من مضمونها كقضية تحرر وطني لشعب اغتصبت أرضه وتم تشريده، والاعتراف بإسرائيل رسميا من طرف الدول العربية كدولة لها شرعية ومعترف بها، وكسر طوق العزلة والمقاطعة العربية عنها و دمجها سياسيا وعسكريا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا في المنطقة، وفتح الأسواق أمام الرأسمال والتجارة الإسرائيليين. والأكثر من ذلك فإن هذا المشروع يسعى إلى أن تلعب إسرائيل الدور المحوري في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في المنطقة فيما يعرف ب"الشرق الأوسط الجديد" والرامية إلى تكريس المصالح والهيمنة الامريكية على المنطقة وحماية "اسرائيل" كأداتها المتقدمة في مواجهة أية تهديدات قد تمس تلك المصالح وتلك الهيمنة وفي تكريس أوضاع التخلف والاستبداد والتبعية وتسعير النزعات والصراعات الطائفية والإثنوثقافية في المنطقة. وفي هذا الإطار يأتي المخطط الأمريكي لبناء تحالف سياسي عسكري "إسرائيلي-عربي" يضم دول الخليج ومصر والمغرب والأردن والسودان تحت قيادة إسرائيل تحت مبرر مواجهة إيران ومحور المقاومة. و في نفس السياق تأتي اتفاقات "ابراهام" للتطبيع مع الكيان الصهيوني.

وتدرك إسرائيل جيدا أن التطبيع إن ظل على المستوى الرسمي فهو غير كاف ونتائجه تكون محدودة رغم أهميتها. وقد استخلصت ذلك من تجارب التطبيع السابقة مع مصر والأردن، والتي ظلت فوقية لم تنفذ الى المجتمع بفضل المقاومة والممانعة الشعبية ، لذلك فهي تشترط ان يكون هذا التطبيع شاملا لجميع المجالات الرسمية والشعبية حتى تتمكن من كسب اعتراف وقبول واحتضان شعوب المنطقة لها. وهذا لن يتم إلا بتغلغل تأثيرات الأيديولوجية الصهيونية في عقول ووجدان ونفسية الشعوب العربية والمغاربية لتغير نظرتها وموقفها من الكيان الصهيوني كعدو تاريخي الصراع معه صراع وجود، إلى كيان شرعي مقبول يمكن التعايش معه. وهذا ما يفسر تأكيد إسرائيل، عند توقيع اتفاقيات التطبيع، على تعزيز التعاون الثقافي والتربوي بينها وبين الدول المطبعة وخاصة في مجالات التعليم والفن والثقافة والإعلام والرياضة كمداخل أساسية للاختراق الصهيوني. وهذا ينم عن تفكير صهيوني استراتيجي يضع ضمن أولوياته التأثير بأيديولوجيته في فئة اليافعين والشباب التي تمثل جيل المستقبل.

وفي هذا السياق نلاحظ تسارع التطبيع بين إسرائيل والنظام المغربي ليس فقط في المجالات الديبلوماسية والأمنية والعسكرية ، بل أيضا في المجالات الاقتصادية والثقافية والفنية والتربوية والرياضية وغيرها من خلال توسيع التبادل التجاري وفتح الأبواب أمام الرأسمال الإسرائيلي وخاصة في مجال الزراعة ، وتوقيع الاتفاقيات الثنائية وعقد الشراكات في مجالات التعليم والرياضة والقضاء...، واستدعاء مثقفين وفنانين ورياضيين صهاينة للمشاركة في التظاهرات الثقافية والفنية والرياضية، واستغلال وسائل الاعلام العمومية والخاصة للدعاية المكثفة للتطبيع وسط المجتمع باعتماد كل مفاهيم وآليات ووسائل التضليل والتزوير وقلب حقائق التاريخ و الواقع بشأن إسرائيل والصهيونية والمستوطنين اليهود ذوي الأصول المغربية والتاريخ الخياني للنظام المغربي تجاه القضية الفلسطينية. وفي المقابل يتم حصار، وأحيانا، منع الأنشطة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وتهميشها على مستوى وسائل الاعلام والمؤسسات التربوية والثقافية...

ويساهم اختلال موازين القوى لصالح الأنظمة الرجعية العميلة للإمبريالية والصهيونية في تسريع وتيرة التطبيع مع الكيان الصهيوني مما يطلب استنهاض كافة عوامل الممانعة والمقاومة وسط الشعوب العربية والمغاربية. وهذا يستدعي من جميع القوى الوطنية والديمقراطية والثورية في العالم العربي والمغاربي إعادة موضعة القضية الفلسطينية في مكانها الطبيعي باعتبارها الحلقة المتقدمة في الصراع ضد المشروع الامبريالي الصهيوني الرجعي عبر تعميق وتقوية نضالها الوحدوي داخل بلدانها لتغيير موازين القوى لصالح شعوبها في أفق اسقاط الأنظمة الاستبدادية العميلة كشرط للتحرر والديمقراطية والتقدم والتنمية الشاملة، وتكثيف كافة أشكال الدعم والتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي يخوض حاليا مقاومة شعبية موحدة و شاملة في مواجهة سياسة الإرهاب والاستيطان والحصار الصهيونية ومن أجل حقوقه العادلة والمشروعة في العودة وتقرير المصير وبناء دولته الديمقراطية على كامل فلسطين وعاصمتها القدس، وتعزيز وتوسيع علاقات التعاون والنضال المشترك بين تلك القوى على الصعيدين العربي والمغاربي في افق بناء جبهة عربية مغاربية تقدمية واسعة من شأنها استنهاض مقاومة الشعوب على كافة الواجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية و توفير مقومات ووسائل إسقاط المشروع الامبريالي الصهيوني الرجعي.

الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية وخصوصا على أوضاع النساء العاملات

ج . براجع

تفاقم الأزمة الاقتصادية

كل المؤشرات تؤكد أن الأزمة الاقتصادية ببلادنا تتجه نحو المزيد من التعمق والتفاقم في ارتباط بالأزمة الاقتصادية والمالية الخانقة والمستمرة التي تعيشها الرأسمالية على الصعيد العالمي، والتي استفحلت بفعل تداعيات كورنا والحرب في أوكرانيا. فنسبة التضخم ارتفعت في يناير الماضي إلى 8.9 /.، وهي تمس أساسا المواد الأكثر استهلاكا من طرف الفئات الشعبية وفي مقدمتها المواد الغذائية. ونسبة النمو لسنة 2023 لن تكون أحسن من نسبة 2022 التي لم تتجاوز1 /.، بالنظر لأزمة القطاع الفلاحي الذي يشكل حوالي 14 /. من الناتج الداخلي الإجمالي والقطاع السياحي وضعف الاستثمار الصناعي والعجز المالي والتجاري، وارتفاع حجم المديونية التي تتجاوز 70 /. من الناتج الداخلي الإجمالي بقيمة تتجاوز 100 مليار دولار، وارتفاع أسعار مواد الطاقة والغذاء في الأسواق العالمية.

ولا يجد النظام المخزني من سبيل لمعالجة الأزمة وتداعياتها إلا بتعميق سياسته النيوليبرالية المفترسة بتشديد الهجوم على مكتسبات وحقوق الجماهير الشعبية والتفريط في مصالح وسيادة بلادنا بالمزيد من الارتماء في أحضان الامبريالية والصهيونية وذلك من خلال:

-تشديد سياسة التقشف تطبيقا لتوصيات وإملاءات المؤسسات المالية الامبريالية. فالتقرير الأخير لصندوق النقد الدولي أوصى الحكومة المغربية بتطبيق "إصلاحات هيكلية شاملة"، وهي في حقيقة الأمر أوامر، تهم أنظمة الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم و"إصلاح" الشركات المملوكة للدولة لتحفيز الاستثمار الخاص وتعزيز نمو القطاع الخاص في أفق انتقاله من الثلث حاليا الى الثلثين سنة 2035، وباتخاذ إجراءات ضريبية جديدة من "أجل خفض نسبة الدين العمومي وعجز الموازنة ". وهذا ما ظهر جليا في قانون مالية 2023 الذي همش القطاعات الاجتماعية وكرس التوظيف بالعقدة ورفع من نسبة الضرائب على المقاولات الصغرى والمتوسطة -تشكل حوالي92 /. من مجموع المقاولات- من 10 /. إلى 20 /. والمهن الحرة كالأطباء والصيادلة والمحامين. وفي المقابل تخفيض الضريبة على المقاولات الكبرى من 31 /. إلى 20 /. وهو ما يعني تضخيم أرباح وثروات البرجوازية الاحتكارية الريعية وتفقير الطبقة المتوسطة. كما أوصى الصندوق برفع الدعم عن الدقيق وغاز البوتان تدريجيا وتحرير أسعار الماء. وفي هذا السياق يأتي مخطط إحداث الوكالات الجهوية المتعددة الخدمات كمقاولات خاصة.

-تشديد الهجوم القمعي ضد الاحتجاجات والحركات الشعبية المتواصلة والأصوات الحرة ومحاصرة القوى المناضلة ووسائل التواصل الاجتماعي والعمل على تسييجها عبر ترهيب نشطائها ومحاكمتهم وإدراج العقوبات الحبسية في مشروع تعديل القانون الجنائي.

وإدراكا منه لحجم وعمق الأزمة ليس فقط على المستوى الاقتصادي، وهو عاجز عن معالجتها، بل على المستوى السياسي والايديولوجي حيث تتآكل شرعيته يوما بعد يوم، ولم تعد شعاراته الزائفة حول الوطنية والتنمية والحماية الاجتماعية وحقوق الانسان وغيرها تنطلي على الشعب المغربي بفعل تطور وعيه السياسي حيث أصبح يدرك الطبيعة الطبقية لهذا النظام كخادم ومدافع عن مصالح البرجوازية الاحتكارية والريعية، وكراع للفساد بجميع أشكاله، فإن النظام المخزني يكرس جهوده لتقوية دعائم الدولة المخزنية البوليسية بتضخيم الأجهزة القمعية والمخابراتية بتخصيص الميزانيات الضخمة لها وتطوير وتوسيع التعاون الأمني والمخابراتي والعسكري مع الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية.

التتمة ص 11

النظام الضريبي المخزني تكريس للرأسمالية التبعية

تشكل الضرائب أحد المصادر الأساسية للمداخيل في ميزانية الدولة، ولذلك تتضمن القوانين المالية في جانب كبير من محتوياتها الضرائب المقررة، وتضع الدولة نظاما ضريبيا يحدد المجالات المعنية بها ونسب التضريب وكيفيات الاستخلاص. ونظريا تدعي الدولة،خلال عرضها للقوانين المالية أن نظامها الضريبي يستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في الواجبات والتنمية والاستفادة المتساوية من ثمارها. وحتى نضع القارئ في خلفيات النظام الضريبي المخزني، وإجابة عن مدى صحة ادعاءات الدولة بتحقيق نظامها الضريبي للعدالة والمساواة الضريبية والتنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي والعدالة المجالية والعدالة بين الأجيال وغيرها من الشعارات ، نتناول ،في ملف هذا العدد، تحليلات لتطورات ومقتضيات النظام الضريبي في علاقته بالأهداف المعلنة، ولذلك خصصنا ثلاثة محاور. يعرض المحور الأول لمعطيات عامة تعريفية وتحليلية عن النظام الضريبي المغربي. ويستعرض الثاني تطور النظام الضريبي المخزني منذ الاستقلال الشكلي.أما المحور الثالث فقد خصصناه لاستقراء التدابير الضريبية في قانون المالية 2023، ومدى تطابق مبدأ تحقيق العدالة الضريبية المعلن عند طرح الحكومة المخزنية مع هذه التدابير. كما تناول الحوار مع ضيف العدد مجموعة من الجوانب المتعلقة بالموضوع.

النظام الجبائي بالمغرب
لمحة تاريخية مركزة عن الفترة من القرن 16م إلى عهد الحماية

شويا محمد

حسب عبدالله العروي منذ القرن 16م ظل المخزن يستعمل النظام الجبائي لبناء السلطة والثروة ... فقد شكلت الجباية وسيلة أساسية من وسائل إخضاع التجار التقليديين بالمدن العتيقة والداخلية كفاس ومكناس وسلا ووجدة ومراكش وتلمسان وسجلماسة وغيرها، وأيضا المدن الساحلية مثل طنجة وأنفا والعرائش والمهدية وموكادور وسنتاكروز مما حال دون نمو علاقات رأسمالية مبكرة ومتطورة والتي كانت بوادرها مع أحمد المنصور الذهبي عبر السيطرة على التجارة القوافلية مع بلاد السودان (تجارة العبيد والذهب والملح والتوابل..) وأيضا التجارة الخارجية عبر المحيط الأطلنتي والبحر المتوسط والتي وصلت إلى بريطانيا وكندا وأمريكا اللاتينية وأوربا الشمالية والمتوسطية والامبراطورية العثمانية ...

واستعمل المخزن أيضا نظام الجباية الجائر ضد الكونفدراليات القبلية، سواء الموالية له عبر النظام القايدي الاستبدادي، وأيضا عبر شبكة الزوايا الدينية والأسر الشرفاوية بإصدار ظهائر حقوق التوقير لإدماجها في شبكة السلطة ومراقبتها من خلال تمكينها من فرص السخرة والجباية ضمن علاقات الزبونية وتبادل المنافع والسلطة؛ كما استعمل المخزن من خلال تنظيم "الحركات" على قبائل السيبة غير الخاضعة له لإجبارها على أداء الجباية ثم سلبها ونهبها .

وقد مارس المخزن كذلك القرصنة او ما يسميه التاريخ المخزني بالجهاد البحري في البحر المتوسط والمحيط الاطلنتي لفرض الفدية مقابل الأسرى واستخلاص المكوس والجمارك..

وإذا كان العروي قد أبرز أهمية نظام الجباية المخزني في بناء السلطة والثروة وإحداث التوازنات في التشكيلات الاجتماعية والقبلية والمجالية ومع الخارج.. فإن المستشرق ماكسيم رودنسون ذهب الى أبعد من ذلك حيث قال بان النظام الجبائي الخراجي في منطقة شمال افريقيا والشرق الاوسط التي كانت تقع على طريق الحرير والطرق التجارية العالمية حول المتوسط والاطلسي مع مطلع العصور الحديثة حالت دون انتقال هذه المناطق من النظام الزراعي الخراجي الى العلاقات الرأسمالية الناشئة آنذاك بأوروبا، حيث ان ظلت المدن المغربية محصنة وراء الأسوار في محيط عدائي لها، ولم تنفتح كما حصل في المدن الاوربية التي توسعت خارج أسوارها وامتدت الطرق والقناطر بينها، وشهدت نمو المال والأعمال، مما ساهم في التراكم البدائي للرأسمال وتطور الصناعات والعلوم والفنون وتحول العلاقات الاجتماعية والاقتصادية...

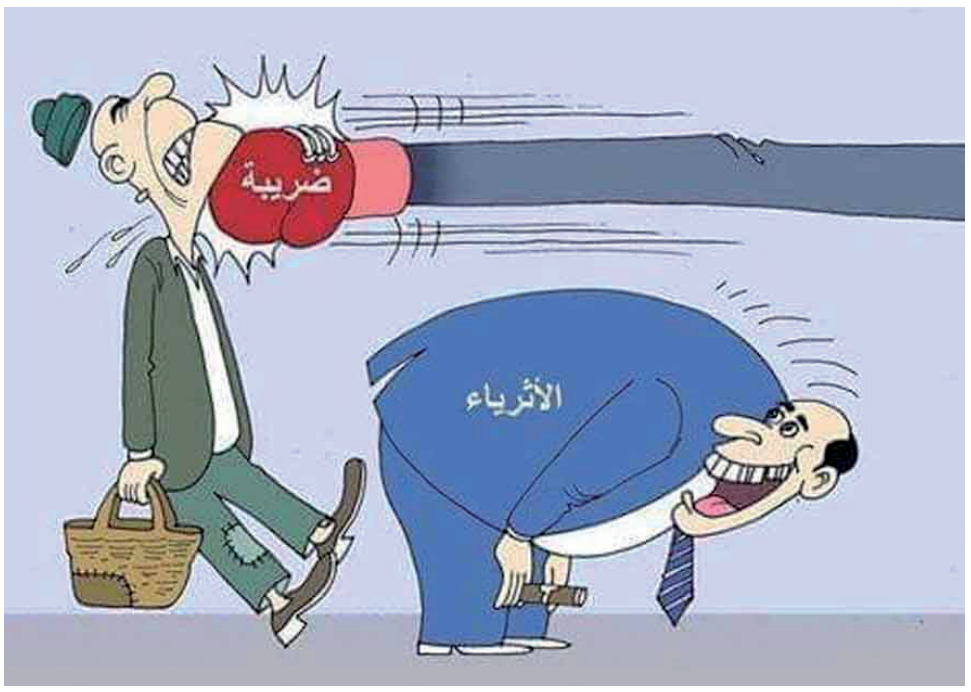

وخلال القرن 19 ،ومع التوسع الإمبريالي وازدياد الضغوط الاستعمارية عسكرية وتجارية ودبلوماسية على المنطقة، اهتم الاوربيون بتوسيع مصالحهم الرأسمالية بالمغرب، واعطوا أهمية كبرى لإصلاح نظام المخزن خصوصا الإصلاح الإداري والجبائي والجمركي والذي لم يكن فقط عائقا أمام تطور المغرب، بل أيضا أمام توسع المصالح التجارية الرأسمالية وتغلغلها بالمغرب وافريقيا؛ فاغرقوا المخزن في الديون وأجبروا تناقضاته بما يسمى الإصلاح الجبائي ضد الفلاحين والرعاة والحرفيين والتجار التقليديين الذين انتفضوا في فاس والمدن الداخلية؛ أما في المدن الساحلية، فقد نسجوا مصالح مع التجار الاوربيين من خلال الحماية الشخصية والاشتغال بالسمسرة والترجمة والكتابة فتشكلت مصالح جديدة وتشكيلات اجتماعية مرتبطة بالمصالح الرأسمالية العالمية من البورجوازية الطفيلية الوسيطة ووكلاء الاستعمار.

وقد عمل نظام الحماية على تكريس النظام الجبائي المخزني الجائر بفصل الجبايات الشرعية كالزكاة والأعشار والهبات والحلاوات حفاظا وخدمة للمؤسسات الايديلوجية المخزنية وشبكة المصالح مع الزوايا والعلماء والأعيان التقليديين كما قاموا بعقلنته وشرعنته عبر الظهائر المخزنية تحت الطلب كما أحدثوا أنظمة جديدة ومؤسسات إدارية لإدارة الضرائب لخدمة المخططات الاستعمارية في السيطرة والتهدئة واستغلال الثروات والعقارات والمياه والمناجم والتجارة الداخلية والخارجية ..

وقد حافظ النظام التبعي الذي تم ارساؤه ما بعد الاستقلال الشكلي على النظام الجبائي بوظائفه كما حددها الاستعمار، وفيما بعد المراكز المالية العالمية لخدمة الاقتصاد التبعي وشبكة المنافع والمصالح التي تم نسجها داخل المجتمع وفي العلاقة مع القوى الرأسمالية العالمية ●

حافظ النظام التبعي الذي تم ارساؤه ما بعد الاستقلال الشكلي على النظام الجبائي بوظائفه كما حددها الاستعمار، وفيما بعد المراكز المالية العالمية لخدمة الاقتصاد التبعي وشبكة المنافع والمصالح التي تم نسجها داخل المجتمع وفي العلاقة مع القوى الرأسمالية العالمية
..

الإصلاح الضريبي ما بعد إقرار سياسات التقويم الهيكلي وانعكاساته على الوضع الاقتصادي والاجتماعي

م . ش

في هذه الورقة الخاصة بالمحددات والمعطيات التعريفية العامة للنظام الضريبي المغربي سنقصر على تحليل معطياته وأنظمته كما تحددت وتوضحت فقط خلال فترة ما بعد فرض سياسة التقويم الهيكلي مع مطلع ثمانينيات القرن الماضي خصوصا مع إقرار أول اصلاح جبائي مهم سنة 1984 في سياق أزمة المالية العمومية وضغط المديونية يهدف -حسب مزاعم الدولة المغربية- الإجابة على متطلبات التنافسية الاقتصادية عبر جاذبية البلد من خلال نظامه الضريبي، وأيضا تحقيق الإنصاف وقبول النسيج الاجتماعي للإصلاح ثم النجاعة الاقتصادية والإنتاجية عبر تعبئة الموارد لتحقيق التنمية من خلال محورين اساسيين :

1 – محور أول: الإصلاح الضريبي ما بعد إقرار سياسة التقويم الهيكلي مكونات النظام الضريبي وأسسه التشريعية والاقتصادية والاجتماعية:

2 – انعكاسات النظام الضريبي وإصلاحاته المستمرة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي خلال سياسة التقويم الهيكلي والهجوم النيوليبرالي المتوحش:

1 – المحور الأول: تحليل المعطيات العامة والتعريفية للنظام الضريبي المغربي ما بعد سياسة التقويم الهيكلي أسسه التشريعية وعناصره وأهدافه :

النظام الضريبي المغربي هو إحدى دعامات اختيارات وسياسات النظام التبعي والذي اصبح رهينة المراكز المالية العالمية في سياق دولي تميز بانهيار جدار برلين والهجوم النيوليبرالي مع ريغان وتاتشر على حق الشعوب في تقرير مصيرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وسياق داخلي تميز باحتدام الأزمات الداخلية للنظام التبعي تمثلت في ثقل الديون والعجز المالي وانفجار الوضع الاجتماعي، حيث شهد المغرب خلال عشر سنوات من سياسة التقويم الهيكلي ثلاثة انتفاضات شعبية في 20 يونيو 1981 ثم يناير 1984 ثم دجنبر 1990 .. في هذا السياق جاء أهم واكبر اصلاح ضريبي سنة 1984 تبين انه مملى من المراكز المالية العالمية من خلال شعارات نيوليبرالية منها تحسين جاذبية البلاد والنجاعة الاقتصادية والإنصاف الاجتماعي والإدماج التدريجي المغربي في النظام العالمي الجديد المحكوم بمعايير منظمة التجارة العالمية حيث استضاف المغرب آنذاك بعض نقاشات الكاط بمراكش:

الأسس التشريعية للنظام الضريبي المغربي:

× القانون الإطار للنظام الضريبي رقم 03/1983 والذي أصبح ساري المفعول في 23 ابريل 1984 ..

× الإصلاح الضريبي الذي أقر الضريبة على القيمة المضافة la taxe sur la valeur ajoutée سنة 1985

× الإصلاح الضريبي الذي أقر الضريبة على الشركات Impôt sur les sociétés 1986

× إقرار الضريبة العامة على الدخل Impot général sur le revenu سنة 1989 والتي ستصبح الضريبة على الدخل سنة 2006 ...

وابتداء من سنة 1999 بدأ النظام الضريبي غير قادر على مواكبة متطلبات العولمة وعمليات الشراكة واتفاقيات التبادل الحر مما فرض تعديلات في عدة محطات ما بين 2000 و2010 من خلال القوانين المالية، فاتخذت عدة اجراءات تعديلية بهدف تبسيط النظام الضريبي ونجاعته وتناغمه مع مستجدات الوضع الدولي. ومن الإجراءات المتخذة في هذا الصدد تحيين النصوص القانونية الخاصة بالمالية العامة بين 1999و 2003 منها إصلاح TVA سنة 2005 ثم طبع القانون العام للضريبة سنة 2007 ثم إصلاح الضريبة على الشركات IS سنة 2008 ثم إصلاح الضريبة على الدخل IR سنة 2010 .هذه التعديلات والتحيينات مكنت المغرب من تجديد نظامه الضريبي لكن دون تحقيق الأهداف المتوخاة، مما فرض فتح نقاش حول إصلاح ضريبي شامل توج بندوة وطنية حول الإصلاح الضريبي ، وتم وضع مشروع قانون 69/19 استمر نقاشه ثلاث سنوات، حيث صادق عليه المجلس الوزاري سنة 2021 وقد استهدف ما يلي : تشجيع الاستثمار المنتج للقيمة المضافة والشغل الجيد – تقليص الفوارق – التنمية الترابية – العدالة المجالية -الملاءمة مع المعايير والممارسات الدولية الجيدة ثم النجاعة والمردودية في الادارة الضريبية والمالية ...

عناصر ومكونات النظام الضريبي الأساسية:

– الضريبة على القيمة المضافة TVA وتعتبر أهم مورد مالي عمومي حيث تصل مساهماتها في المداخيل الى 39% من مجموع مداخيل الضرائب.

– الضريبة على الشركات L'IS وتمثل 22 % من مجموع مداخيل الضرائب.

– الضريبة على الدخل وتمثل 15% .

هذه الضرائب الثلاثة تشكل 76% من عائدات الضرائب، وهي أهم وأكبر المداخيل والتي لها تأثير بالغ على التمويل الداخلي للمشاريع والاستثمار، وأيضا على التحديات الاجتماعية والبيئية، أما باقي مداخيل الضرائب 24% فتاتي من حقوق التسجيل والتمبر ومن ضرائب وجمارك الاستيراد والتصدير وموارد اخرى ...

اهداف النظام الضريبي المغربي:

يزعم النظام الضريبي انه يسعى لتحقيق هدفين كبيرين هما:

– تحقيق التنمية الاقتصادية والترابية والمجالية كما وضعها النموذج التنموي الجديد.

– تحقيق التماسك الاجتماعي والتضامن بين الأجيال من خلال التنمية المستدامة ....

2 – المحور الثاني: انعكاسات النظام الضريبي المغربي على الوضع الاقتصادي والاجتماعي خلال سياسات التقويم الهيكلي والهجوم الرأسمالي المتوحش :

يعكس النظام الجبائي المغربي كل تناقضات النظام التبعي السياسية والاقتصادية والاجتماعية:

– على المستوى الاقتصادي:

يروج المخزن ومؤسساته على أن المغرب أصبح من الدول الصاعدة Pays émergents كالهند وجنوب افريقيا والبرازيل، في الوقت الذي لازال يحقق أدنى مؤشرات نسبة النمو والتي لا تتعدى 3% في أحسن السنوات الفلاحية مقارنة مع دول افريقية مثل بوتسوانا التي حقق 8% سنويا وروندا 7% .

المغرب تربطه شراكات واتفاقيات كثيرة للتبادل الحر بلغت 56 لا يحقق مع اية دولة منها فائضا تجاريا بما فيها الدول الأفقر منه مثل الاردن وتونس ..

المغرب كل مقدراته الوطنية رهينة القوى الامبريالية العالمية عبر شركاتها العابرة للحدود وعبر وكلائها المحليين ...

المغرب بلد رهينة للمراكز المالية العالمية التي أغرقته في القروض وفرضت عليه برامج وإملاءات من التقويم الهيكلي إلى عمليات الخوصصة لقطاعاته الاستراتيجية في البحر والجو وباطن وسطح الأرض.. لذلك اقتصاده بدون استقلال طاقي بعد إغلاق مفاحم جرادة وخوصصة شركة سامير وتحرير أسعار المحروقات لفائدة الوسطاء في السوق الدولية ولم تستطع فلاحته تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي الأساسي من الحبوب والسكر والزيوت والألبان واللحوم، في الوقت الذي يتوجه الملاكون الكبار لتلبية حاجات الأسواق العالمية من بعض زراعات الكيان الصهيوني الذي سرق منا التراث الجيني كله لزراعتنا وتبنته اليوم في ميدان البذور المعدلة جينيا والآن يستحوذ على الأراضي والفرشات المائية ويراقب الجيش والسلاح ..

اقتصاد البلد في معظمه ريعي واحتكاري ... الريع على مستوى الداخل عبر المأذونيات ورخص المقالع والصيد في أعالي البحار ورخص الخمور، والريع الخارجي مع الشركات العالمية مثلا صفقة القطار فائق السرعة تحتكره فرنسا بعرض يساوي ضعف ماقدمته الصين كما شركات التنقيب عن الغاز والنفط يخول لها قانون الاستثمار في المحروقات الاستحواذ على 75% من الثروات المستكشفة ..

نظام جبائي جائر حيث أن 2% من الشركات تؤدي 80% من الضرائب على الشركات ونحن البلد الوحيد الذي يؤدي فيه الاجراء من اجورهم مباشرة لفائدة صندوق الضرائب ما يفوق ما تؤديه الشركات، وأيضا يؤدون كمستهلكين بطريقة غير مباشرة ... المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقريره الأخير أقر باللاعدالة الجبائية والمجالية ولا بين الأجيال، فاين هي التنمية المستدامة وأين هو النموذج التنموي الجديد ...

التناقضات السياسية:

يسود النظام الضريبي علاقات فاسدة وشبكات ومافيات لتبادل المنافع والأدوار منها الإعفاءات الضريبية تحت غطاء التحفيزات من أجل الاستثمار والتي تقدر سنويا ب 32 مليار درهم حسب تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وبدون ان تؤدي الى تحقيق الأهداف المحددة ...

احتكار الصفقات المتعلقة بالاستثمارات الكبرى بتعاون مع الشركات المتعددة الجنسيات حيث تحتكر خمسة أسر صفقات الأشغال العمومية وتجارة المحروقات وقطاع العقار والبناء.. ثم تهريب العملات والذهب نحو الجنات الضريبية في العالم ...

الخصاص الاجتماعي الفظيع:

مع وباء الكوفيد أصبح حوالي 24 مليون مغربي من الفقراء في حاجة الى المعونة والتضامن..

فشلت الاصلاحات التعليمية المتعاقبة وأصبح تعليمنا من بين أسوأ 21 نظام تعليمي في العالم، لا يتحكم تلامذته في الحد الادنى للقواعد العلمية.. ويحتل بلدنا المرتبة 48 من أصل 50 دولة في مؤشر التحكم في القراءة الهولندي..

نظام صحي فاشل ومفلس في كل برامجه حيث أن حاملي الراميد يصعب عليهم الولوج العلاجات المجانية كما يقولون، منذ 2008 تاريخ بداية العمل ببرنامج راميد الى اليوم لم تؤد الحكومات المتعاقبة 25 مليار درهم بذمتها لفائدة المستشفيات الجامعية والجهوية والاقليمية العمومية لقاء خدمة راميد ... الآن حاملو الراميد وفي إطار الحماية الاجتماعية هم مجبرون على أداء جزء من علاجاتهم علما أن الموطن المغربي يدفع الثلثين من تكاليف الادوية والعلاجات في حين المعايير الدولية تقول فقط بأقل من الثلث بقليل ..

أدت سياسات النيوليبرالية المتوحشة خلال العشرين سنة الأخيرة إلى تفكيك صندوق المقاصة في أفق تصفيته ثم تحرير المحروقات وفشل المغرب الأخضر وتفكيك قوانين الوظيفة العمومية والتعاقد وتخريب أنظمة التقاعد الى ارتفاع الاسعار وتفاقم بطالة الخريجين التي فاقت 70% ومعدلات الفقر والجريمة حيث اصبح يحتل المرتبة 123 على سلم التنمية البشرية والمرتبة 92 على سلم الفساد ..

فأين هي أهداف النظام الضريبي في تحقيق التنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي والعدالة المجالية والعدالة بين الأجيال وغيرها من الشعارات ؟؟!!

هل تجسد التعديلات الضريبية في القانون المالي لسنة 2023 إرادة حقيقية للعدالة الضريبية أم هي سياسة ظرفية لمواجهة واقع التأزم المالي الخانق للدولة المخزنية؟

أبو نـــهال

في البداية أود أن أشير إلى أنه وعلى المستوى المنهجي أن المحور الثالث الذي سأتطرق له ضمن موضوع "النظام الضريبي المغربي تاريخ من اللاعدالة واللامساواة والريع" أو ما يمكن التعبير عنه بصيغة أخرى "النظام الضريبي المغربي، أية نجاعة وفعالية كرافعة للإقلاع التنموي والاقتصادي في علاقته بالعدالة والإنصاف الضريبيين وبالتنمية المستدامة" قلت أن هذا المحور يمكن يشكل المقياس أو المحك الحقيقي لتبيان بنية النظام الضريبي المختلة وفي نفس الآن على اللاعدالة واللامساواة إذن فالجواب عن سؤال ما علاقة التعديلات الضريبية التي تم إدماجها في القانون المالي لسنه 2023 بالعدالة الضريبية والتي تعتبر من بين المطالب ذات الملحاحية سياسيا اقتصاديا واجتماعيا وقد نعتبرها كفرضية يجب تمحيصها وتبيان صحتها من عدمها.

ولبسط جوابنا سنتطرق في البداية الى السياق الدولي والوطني الذي تم استصدار القانون المالي (كتقديم)، مطلب العدالة والمساواة للنظام الضريبي المغربي في علاقته بإشكالية الموارد المالية.

وقبل الشروع في بسط هذه الأجـزاء، أود أن أسجل وعلى سبيل التأكيدعلى قاعدة اساسيةلها علاقةبصياغة القانون المالي واصداره ببلدنا والتي تستند لقواعد وضوابط القانون التنظيمي المؤطر لإصداره من جهة، وبالظرفية الاقتصاديةوالسياسية التي تمر منها البلاد، ومن جهة أخرى بموازين القوى المتحكمة في ذلك حيث هيمنة وسيطرة كتلة طبقية سائدة.

تماشيا مع ذلك، فعلى المستوى العالمي يمر النظام الرأسمالي المسيطر بأزمة حادة وخانقة نتيجة احتداد وتواصل أزمته الهيكلية بشكل جوهري وأساسي، وبتنامي وتصاعد جشعه واستغلاله لثروات الشعوب بشكل مفرط ومهول، وما تداعيات الأزمة الصحية "كرونا 19" وارتفاع نسبة التضخم المالي على المستوى الدولي (وبشكل خاص داخل مراكز النظام الرأسمالي) وارتفاع أسعار المواد الأولية بشكل صاروخي، إضافة إلى الحرب بالوكالة في أوكرانيا، ما هي إلا تمظهرات وانعكاسات لطبيعة هذا النظام الرأسمالي السائد بقوة النار والحديد والمبني على الاستغلال.

هاته الأزمات كانت لها ولازالت انعكاسات وتداعيات خطيرة، ومباشرة على اقتصاد الدول التابعة وضمنها بلادنا الموشومة بسيطرة كتلة طبقية مستغلة، وقد كشفت الازمة الحالية ومرة أخرى عن عوائق هيكلية تعتري الاقتصاد المغربي ومن جملتها ضعف احتمالية الميزانية وتفاقم العجز التجاري وخناق مالي حاد وكذلك انحصار السوق الداخلي (إن كان هناك من سوق داخلي) بفعل الضربات المتتالية والمتصاعدة للقدرة الشرائية لكافة الطبقات الشعبية وعموم الكادحين إضافة إلى نسبة التضخم المالي والتي فاقت 8% ببلادنا حسب الإحصائيات الرسمية.

في هذا الإطار الدولي والوطني يتم استصدار قانون المالية لسنة 2023، اعتمد على إطار توقعي من جهة، وهاته التوقعات تبقى مرهونة بمجموعة من العوامل:

- طبيعة الموسم الفلاحي، - أسعار الطاقة، - توقع معدل نمو في حدود 4.5%، - توقع نسبة تضخم مالي في حدود 3.5%...

ومن جهة أخرى يستهدف (أي القانون المالي):

- ارسـاء "الدولة الاجتماعية" يعني ما سماه ورش التغطية الصحية وقد ارتكز على مفهوم التعميم مما يعني أنه يتطلب كلفة مالية باهظة وهذا ما يوضح صعوبة الالتزام به نظرا لمعضلة وصعوبة التمويل (مَاكْفَاهْشْ فِيلٌ زَادُوهْ فِيلة)

- الاستثمار والذي هو موشوم بضعف النجاعة لأن بلادنا تقوم باستثمارات ضخمة وترصد لها أموالا لكن تأثيرها الاقتصادي وتأثيرها الاجتماعي ضعيفين إلى أقصى حد وقد نتساءل لماذا ؟؟

ب- الهدف الثالث والذي له علاقة بهذا المحور هو التعديلات أو الإصلاحات الضريبية.

النظام الضريبي المغربي الحالي غير عقلاني وغير عادل يعني أنه غير قادر أو هادف إلى المساهمة وبفعالية ناجعة في خلق شروط لإقلاع تنموي واقتصادي بشكل مستديم ومتوازن، وهذا لاعتباره ذو فعالية ضعيفة في إعادة توزيع الدخول بغية تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، وفي نفس الوقت لا يرقى إلى توزيع العبء الضريبي عبر توسيع الوعاء الضريبي كقاعدة أساسية وهذا ما يبعدنا عن احترام مبدأ القدرات والإمكانيات التمويلية للمساهم أو الخاضع ضريبيا والذي يعتبر مفتاح الحديث عن مبدأ العدالة والإنصاف الضريبيين المفتقديْن ببلادنا

الملاحظة الأولى والتي أعتبرها أساسية هي أن القانون المالي الحالي ينبني ويؤسس على توقعات تتسم بالهشاشة والضعف نظرا للاعلميتها من ناحية، ولعدم مراجعة هاته المقاربة المعتمدة ومنذ سنوات تبقى دون مردودية، بحيث المجال لا يتسع للتوضيح أكثر فمنذ مدة والقوانين المالية ببلادنا تتوقع نمو أكثر من 4%، وإلى حدود الأن لم يتم تحقيق ذلك (فأين يكمن الخلل إذن؟؟).

ونعلم كذلك سلبية التوجه نحو الاقتراض الخارجي والذي هدد ولازال يهدد طبعا القرار السيادي لبلادنا ورغم ذلك لازال الحاكمون يتمادون في هذا التوجه، كملاحظة أخرى.

إذن ومن هنا ورغم التشخيص والتمحيص من طرفنا لهذا القانون المالي الذي يبقى بسيط ومتواضع، فالاعتقاد البارز ولدى جل الخبراء والمهتمين هي أن المالية العامة للبلاد تعاني وبشكل كبير من ضعف وهشاشة بنيويتين، رغم الادعاء الرسمي "بأنها تظهر بعض المرونة" فأين نحن من هاته المرونة ما دام هذا هو الدافع (أي الهشاشة) إلى البحث عن موارد مالية، قد تؤدي وتساهم في الضغط وبشكل كبير على القدرة الشرائية لكافة الفئات الشعبية، وبالمقابل إلى التنفيس على الطبقة السائدة كل هذا عبر تعديلات ضريبية يراد منها تعبئة كل الامكانيات الضريبية لمواجهة النقص والضعف الحاصل في الموارد المالية، وبعيدة كل البعد على العدالة والمساواة الضريبية.

وقد نسعى إلى تبيان هاته الحقيقة عبر : فالتعديلات الضريبية التي أتى بها قانون المالية لسنة 2023 لازالت تعتريها اختلالات صارخة وبعيدة عن العدالة والنجاعة، فمثلا ورغم الملحاحية بطلب تخفيض الضغط الجبائي على الفئات الشعبية ذات الدخل المحدود لم يأتي أي جديد في هذا الاتجاه، وبالعكس يتم تخفيض الضريبة على الرأسمال (بحيث تم تخفيض نسبة التضريب من 20% إلى 10% على منتوج الأسهم المالية) كذلك بالنسبة للمقاولات الصغرى والصغيرة جدا يتجه القانون إلى رفع نسبة التضريب من 10% إلى 20% ، ويتم تخفيض بالنسبة للمقاولات المتوسطة من 31% إلى 20%، هذا ما يوضح ضرب مبدأ الإنصاف الذي يتأسس على مبدأ القدرات التمويلية، إضافة إلى ضعف التضريب على الثروة وغياب التضريب على الإرث وخاصة على المستوى الأفقي، هذا وإذا أضفنا الاستمرار في عدم اخضاع القطاع الفلاحي رغم البدء في إخضاعه لكن بشكل محتشم (بحيث نعلم جيدا من هم الغلبة المسيطرون على القطاع الفلاحي)، وقد نزكي بعض الاقتراحات والتي نعتبرها لا تدخل ضمن سياسة جبايه عادلة (المزيد من التضريب على المهن الحرة...).

هذه بعض الأمثلة وأخرى توضح وبشكل ملموس أن النظام الضريبي المغربي يبقى بعيدا جدا عن أي عدالة أو إنصاف ضريبيين، وأن التعديلات الضريبية الواردة في القانون المالي الغرض أو الهدف منها هو البحث عن مواجهة الخناق المالي للدولة المخزنية، فحسب الميزانية العامة للدولة المعلن عنها يمكن أن نستشف أن الحاجيات المطلوبة للتداول تتجاوز 193 مليار درهم (أي 15% من PIB)، يعني أكثر وبثلاث مرات العجز الموازاناتي المعلن عليه، وهذا ما يعطينا نظرة أخرى وواضحة على الوضعية المتأزمة وبشكل مهول وعلى اختلال التوازن الحاصل في الميزانية مما يدفعنا من ناحية إلى التوجه نحو المديونية لنستدين وأكثر من 129 مليار درهم، ومن ناحية أخرى إلى مزيد من التضريب أي رفع الضغط الضريبي ونعلم جيدا ما له من انعكاسات على القدرة الشرائية لكل الفئات الشعبية وعموم الكادحين.

وفي الأخير فإن النظام الضريبي المغربي الحالي غير عقلاني وغير عادل يعني أنه غير قادر أو هادف إلى المساهمة وبفعالية ناجعة في خلق شروط لإقلاع تنموي واقتصادي بشكل مستديم ومتوازن، وهذا لاعتباره ذو فعالية ضعيفة في إعادة توزيع الدخول بغية تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، وفي نفس الوقت لا يرقى إلى توزيع العبء الضريبي عبر توسيع الوعاء الضريبي كقاعدة أساسية وهذا ما يبعدنا عن احترام مبدأ القدرات والإمكانيات التمويلية للمساهم أو الخاضع ضريبيا والذي يعتبر مفتاح الحديث عن مبدأ العدالة والإنصاف الضريبيين المفتقديْن ببلادنا.●

رأي مجلة الهدف الفلسطينية

باسل الأعرج في معركة الضفة

ادس من آذار بات يوم وطني فلسطيني؛ مرتبط بذكرى ارتقاء الشهيد باسل الأعرج. من قرر ذلك ليس مرسومًا حكوميًا، ولكن إرادة شعبية؛ يحملها كل من عرف الشهيد في حياته أو بعد استشهاده وتلمس مسار تلك الإرادة التي تتقاطع مع العنوان، الذي خاض الشهيد كفاحه ومعركته به.

عاش الشهيد باسل الأعرج حياته، ومضى على درب استشهاده؛ حاملًا هم شعبه وقضيته، التي تمحور حولها كل شيء بالنسبة له؛ قراءته، حديثه، خياراته، وهنا لا نتحدث عن رجل مارس النضال، ولكن رجل عاش للنضال مصوبًا على هدفه الأساسي، وصول الفلسطينيين لأعلى طاقة وقدرة وتنظيم ممكن؛ للقتال في وجه العدو الصهيوني؛ مؤمنًا أن هذا مفتاح الانتصار على العدو الصهيوني.

إن لكل مناضل دوره في كفاح هذا الشعب، ولقد حمل الشهيد باسل هذا الدور والواجب إلى منتهاه، وإذ ننظر لذكراه كتكثيف لإرادة شعبية؛ فلقد كان الهدف واضحًا وهو إسقاط مشروع اخضاع الفلسطينيين الذي أطلقته قوى العدوان بعد انتفاضة الأقصى ٢٠٠٠، عمل باسل؛ لإحياء الوعي بالنضال ومردوده على حياتنا، وفضح زيف مشروع الاستسلام، واستعادة الفعل ضد العدو الصهيوني بكل أشكاله، وفي صلب ذلك كان السؤال الأساسي حول كيفية عودة الاشتباك إلى الضفة المحتلة، حيث عاش وناضل الشهيد؛ مبصرًا موقع ذلك وموقعه الشخصي في النضال الفلسطيني بأكمله.

اليوم الضفة فيها من يطلق النار على العدو الصهيوني كل ساعة، ومنذ هبة أكتوبر ٢٠١٥، التي انخرط فيها الشهيد ونظر لإدامتها وتوسيع نطاقها؛ نفذ الفلسطينيون أكثر من ١٠٠٠ عملية ضد العدو الصهيوني، وذلك الشهيد الذي حوصر منفردًا؛ ليخوض اشتباكه حتى الاستشهاد، لم يعد وحيدًا، فإلى جانب بندقيته وكتفًا بكتف؛ انضم له إبراهيم النابلسي وعدي التميمي وغيرهم وغيرهم، حيث لم يعد الاشتباك في سقيفة؛ بمخيم قدورة، ولكن في جنين ونابلس وتل أبيب و القدس ، وعلى مساحة فلسطين كاملة، وامتدت القناعة بجدوى الاشتباك والمقاومة؛ لتصل لكل بقعة يتواجد فيها الفلسطينيون داخل الوطن المحتل وخارجه.

في الذاكرة وفي واقع اليوم؛ يمثل باسل نضال الفلسطينيون، واشتباكهم المستمر، من أجل كسر قيود القمع والهيمنة الأمنية الصهيونية، وخضوع سلطة التنسيق الأمني المذل لهذه الهيمنة، وصولًا لتحقيق شروط الانتصار الحتمي.. فنحن نعيش اليوم مشارف مرحلة جديدة اسس لها باسل وأمثاله، من شهداء العمليات الفردية، وأبطال كُثر معروفون ومجهولون؛ قافلة من الشهداء والمناضلين؛ أمسكوا جمر المقاومة في زمن كان التنظير فيه للهزيمة أو للعجز عنوانًا سائدًا. لقد استعاد باسل ورفاقه أمل النصر في وعي كثير منا، وقام بما يقتضيه الواجب والشجاعة والشرف والإباء الإنساني والوطني الفلسطيني.

اليوم هناك واجبات وأدوار تنتظر كل مناضل، فما زال المستوطنون وجنود العدو في شوارعنا وعلى أرضنا، وما زال دمنا ينزف، وما زلنا بحاجة للوعي والحشد والتنظيم وشحذ إرادة القتال؛ انطلاقًا من رؤية ناظمة وأهداف واضحة.

إن باسل ورفاقه من الشهداء؛ يقاتلون معنا في كل ساحات مواجهة العدو، وما على الأحياء إلا الاختيار، بين الواجب والنضال، والمجموع، والأهل، والشعب، والهوية، والقضية، وكل هذا في كفة واحدة، وبين قبول الاستسلام والانزواء؛ بحثًا عن فتات وأوهام يُلقي بها العدو، لن تستمر ولن تفلح، ففي كل يوم هناك شهيد جديد كفيل بكسر مسارات الاستسلام وإعادة الأمل وإرادة القتال؛ فدم الشهيد وتضحيته وسيرته هي مدرسة هذا الشعب وعنوان تشكيل وعيه وبناء خياراته.

هي حرب يخوضها الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال ولكن بدون هيئة أركان ؟

رباح جبر

يخوض الشعب الفلسطيني منذ عدة أعوام وخاصة في العام ونصف الأخيرين حربا يومية ضد الاحتلال وجرائمه اليومية في مختلف المحافظات ، خاصة الشمالية منها وفي محافظتي نابلس وجنين بشكل رئيسي، ولكنها بدأت في الانتشار والامتداد إلى محافظات أخرى وخاصة القدس التي بدأت بعض بلداتها وأحيائها عصيانا ضد الاحتلال ولتشمل محافظة أريحا في الآونة ، وضد قطعان مستوطنيه الذين يواصلون سرقة الأرض الفلسطينية والاعتداء على المواطنين الفلسطينيين في مسكنهم وعلى الطرق ويقومون بإحراق البيوت والممتلكات كما حصل في بلدة حواره مؤخرا.

إن هذه المواجهة ليست جديدة ، وان هذه الحرب التي يخوضها الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة والتي تتخذ طابع المقاومة الشعبية بأشكالها المتاحة جميعها ، هي امتداد لمعارك سابقة خاضتها الجماهير ونجحت فيها الإرادة الشعبية في كسر شوكة الاحتلال وإجباره على التراجع كمعركة البوابات الألكرونية وباب العامود والشيخ جراح والتي يمكن اعتبارها بروفات للمقاومة الشعبية الصاعدة حاليا ضد الاحتلال.

ولكن المواجهة الراهنة والمقاومة الشعبية ضد دولة الاحتلال تأتي في سياق وظروف مختلفة ، لان حكومتي دولة الاحتلال السابقة والحالية هما من أشد الحكومات عنصرية وفاشية ، فهما أعلنتا جهارا بأنهما تعملان وفقا لثلاثة ركائز (الاستيطان والضم والترحيل) ، وبالتالي فإن أقصى ما يمكن إعطاؤه للفلسطينيين هو حكم ذاتي محدود ورشوات اقتصادية ، في مقابل أن تستمر السلطة التي تم إنشاؤها وفقا لاتفاق أوسلو بأداء وظيفتها الأمنية وعلى رأسها قمع المقاومة والمقاومين.

وجهت تحيّة فخر في يوم المرأة العالميّ..

الشعبيّة تدعو لتعزيز البنية الوطنيّة والثقافة الديمقراطيّة داخل الأطر والهيئات النسويّة

قالت الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين في يوم المرأة العالميّ، إنّ "احتفاءنا بيوم المرأة العالمي تحيّةُ فخرٍ واعتزازٍ وعهدٍ ووفاءٍ لشهيداتِ شعبنا اللاتي قدمنَ حياتهنّ قرباناً على مذبحِ الحريّة والاستقلال الوطني، وللجريحات اللواتي سَقَيْنَ جذرَ الثورة والكفاح الوطني بدمائهم العطرة، وللأسيرات اللائي أمضينَ عمرَهنّ خلف أسوار باستيلات العدو، وما لانت معنوياتهنّ، ويواجهن، ببسالة منقطعة النظير مع أسرى شعبنا، الإجراءات والممارساتِ الإرهابيّةً لما يسمّى بمصلحة السجون الصهيونيّة".

وأكّدت الجبهة في بيانٍ لها وصل "بوابة الهدف"، أنّ "تصميمنا بالحفاظ على أولوية الصراع الوطني التحرّري مع العدوّ الصهيوني حاضرٌ بكلّ إرادةٍ وثبات، وليسَ لأحدٍ عذرٌ للتهرّب من واجبات النضال المجتمعي، فيما يتعلّقُ بقضيّة المرأة وحقوقها".

وشدّدت على "ضرورة تعزيز البنية الوطنيّة، والثقافة الديمقراطيّة داخل الأطر والهيئات النسويّة؛ من خلال ضمان إعادة هيكلتها وتوحيد صفوفها، وتفعيل إطارها التمثيليّ "الاتّحاد العام للمرأة الفلسطينيّة"؛ كي يصبح قادرًا على الدفاع عن المرأة وهمومها ومطالبها وحقوقها".

وأكّدت أنّه "يجب التصدّي لكلّ الدعوات والممارسات المتخلّفة والرجعيّة التي تسعى لسحب المكتسبات، التي حقّقتها المرأة، والحيلولة دون القيام بدورها وطنيًا ومجتمعيًا".

"بوابة الهدف" تنشر بيان الجبهة الشعبيّة بمُناسبة يوم المرأة العالميّ كاملاً كما وصل:

بيانٌ صادر عن الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين بمُناسبة يوم المرأة العالميّ

نساءَ فلسطينَ المناضلات الماجدات..

نحتفي، ومعَنا كلُ أبناءِ شعبنا الفلسطيني، والأحرار من أبناء أمّتنا العربيّة، وكلُ قوى التحرّر والتقدّم والسلام في العالم؛ بمناسبة يوم المرأة العالمي، باعتباره أحدَ الأيّام المجيدة التي عمّدتها حرائرُ النساء بنضالهنّ الاجتماعي – الطبقي في مواجهة كلّ أشكال الاستبداد والقهر والاغتراب الذي عانينَ منه، من قبل طغاة رأس المال؛ حيث يتّخذ الاحتفاءُ بهذا اليوم في فلسطين مضامينَ ودلالاتٍ مختلفة، في ظلّ مواجهة نساء فلسطين للعدوّ الصهيوني، وخوضهنَ معركةَ التحرّر الوطنيّ منذ أن وطأتْ أقدامُ الغزاة الصهاينة أرضَ فلسطين، وقدّمنَ خلالها آلاف الشهيدات والأسيرات والجريحات والمناضلات، ومثّلن حاضناتٍ ثوريّةً لمسيرة الكفاح الوطني المستمرّة من أجل انتزاع الحريّة والعودة والاستقلال وتقرير المصير؛ وإلى جانب ذلك، كانت تطمحُ وتعملُ لأنْ يرتبطَ استحقاقُ نضالها التحرّري الوطني بالنضال الاجتماعي الديمقراطي؛ رفضًا لتجاوز أو إهدار الحقوق الاقتصاديّة والسياسيّة، ولكلّ أساليب التمييز والاستلاب ومصادرة الحرّيّات، وغياب هيئاتها واتّحاداتها النقابيّة والتمثيليّة.

أبناءَ شعبنا الفلسطينيّ المقاوم..

إنّ احتفاءنا بيوم المرأة العالمي تحيّةُ فخرٍ واعتزازٍ وعهدٍ ووفاءٍ لشهيداتِ شعبنا اللاتي قدمنَ حياتهنّ قرباناً على مذبحِ الحريّة والاستقلال الوطني، وللجريحات اللواتي سَقَيْنَ جذرَ الثورة والكفاح الوطني بدمائهم العطرة، وللأسيرات اللائي أمضينَ عمرَهنّ خلف أسوار باستيلات العدو، وما لانت معنوياتهنّ، ويواجهن، ببسالة منقطعة النظير مع أسرى شعبنا، الإجراءات والممارساتِ الإرهابيّةً لما يسمّى بمصلحة السجون الصهيونيّة، على طريق انتزاع حقوقهم وحريّتهم الكاملة، للمناضلات اللواتي لم يغادرن مواقع الكفاح الوطني، وقدّمن وما زلن يقدمن؛ أروعَ ملاحم البطولة والتضحية والإباء، ولأمهات وزوجات وأخوات وأبناء الشهداء والأسرى الذين ينبغي أن تصان حقوقهم وكرامتهم الوطنيّة والإنسانيّة.

وعليه؛ نؤكّد بأنّ تصميمنا بالحفاظ على أولوية الصراع الوطني التحرّري مع العدوّ الصهيوني حاضرٌ بكلّ إرادةٍ وثبات، وليسَ لأحدٍ عذرٌ للتهرّب من واجبات النضال المجتمعي، فيما يتعلّق بقضيّة المرأة وحقوقها، ولا يمكن أن يدفع الجبهة إلا نحو مزيدٍ من الإصرار على خوض النضال لأجل حرّيتها وحقوقها الكاملة في مجتمع حرّ ديمقراطيّ، باعتبار ذلك مطلبًا تأسيسيًا لتمكين شَعبنا من تجميع طاقاته في معركة التحرّر الوطنيّ والاستقلال وتقرير المصير؛ وفي هذا السياق تشدّد الجبهة على ضرورة تعزيز البنية الوطنيّة، والثقافة الديمقراطيّة داخل الأطر والهيئات النسويّة؛ من خلال ضمان إعادة هيكلتها وتوحيد صفوفها، وتفعيل إطارها التمثيليّ "الاتّحاد العام للمرأة الفلسطينيّة"؛ كي يصبح قادرًا على الدفاع عن المرأة وهمومها ومطالبها وحقوقها، وكذلك التصدّي لكلّ الدعوات والممارسات المتخلّفة والرجعيّة التي تسعى لسحب المكتسبات، التي حقّقتها المرأة، والحيلولة دون القيام بدورها وطنيًا ومجتمعيًا.

الحريّةُ والعدالةُ والمساواةُ للمرأة.. الحريّةُ لفلسطين
النصرُ حتمًا لشعبنا ونضاله الوطنيّ التحرّريّ
الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين
دائرة الإعلام المركزي

8 مارس مناسبة لتقوية انخراط العاملات والكادحات في الحزب المستقل للطبقة العاملة

الرفيقة حيـاة

الثامن من مـارس يـوم نعتز بـه، نتذكره ونستحضره باستمرار كمناضلات ماركسيات لينينيات، نعتز به لأننا نحتفي بـالإرث النضالي الـذي تركته لنا الرائـدات من المناضلات اللواتي سبقننا، ومهّدنَ الطريق أمامنا، حين استغلت كلارا زيتكن المناضلة الشيوعية حضورها في مؤتمر دولي للمرأة العاملة بالدنمارك عام 1910 لتطالب بتخليد مناسبة يوم عالمي للمرأة، وهو اليوم الذي يخلد لذكرى ونضالات عاملات نيويورك التي خلدتها الأممية الاشتراكية، والذي أصبح سنة 1977 بصفة رسمية اليوم الأممي للمرأة وذلك من أجل النهوض بأوضاع النساء في جميع أنحاء العالم.

نحتفل بـه لنؤكد من جديد ونذكر في كل مـرة وفي كل عام، على أن سبب اضطهاد البشر واستغلالهم، نساء ورجـالا، هـو كوننا نعيش في نظام رأسـمالي، ينـال منه الرجل الفقر والحرمان مرة، في حين تنال منه المرأة الفقر والحرمان والاضطهاد مرتين خارج وداخل المنزل. وذلك من جراء التقسيم الجنسي للعمل ونشر سياسة تخويف النساء وإشعارهن بأنهن دونيات، وأدنى من الرجل، مكانة وعقلا، وقدرة، حتى لا تجرأن على تغيير أوضاعهن. وتوظيف كل الأدوات الأيديولوجية والثقافية التي تكرس، وتبرر، وتعيد إنتاج التخلف والاستغلال والدونية.

نحتفل لنستحضر أن المسبب الذي يعمل على تأبيد هذه الأوضـاع، هـو علاقات انتاجية محددة، اسمها العلاقات الرأسمالية، ووجود طبقة مستغلة، مهيمنة على مـقدرات وثـروات البـلاد، قائمة على تعميم وعولمة الاستـغلال والفـقر والجـوع والأمية والتهميش والإقصـاء. ونعتبر كنساء في ظل هذه الرأسمالية جيشا احتياطيا للعمال ومصدرا للعمل البخس.

"حيث توجد الرأسمالية وحيث تدوم الملكية الخاصة للأرض الملكية الخاصة للمصانع، وحيث تدوم سلطة رأس المال هناك تبقى الامتيازات للرجال " لينين.

ونحتفل به هذه السنة في بلادنا والنظام المخزني المغربي يتجاهل كل مطالب الشعب المغربي ويتمادى في الإجهاز على حقوقه والتراجع عن مكتسبات الطبقة العاملة بشكل خاص، كما يستمر في ضرب القدرة الشرائية للمغاربة من خلال الزيـادات في الأسعار التي تزيد من إفقار الفقراء والكادحين والكادحات.

نحتفل حتى لا ننسى أنه في مواقع الإنتاج وفي الضيعات الفلاحية تتقدم المرأة في الصفوف الأمامية لإنتاج الثروة وتزويد العالم بالغذاء، وفي نفس مواقع الإنتاج والضيعات الفلاحية تتعرض النساء لخرق سافر للحقوق الشغلية والاقتصادية والاجتماعية.

نذكر أيضا بأنه في هذه المواقع نجد أن انعدام الاستقرار في الوضعية الاجتماعية على مستوى العمل والمداخيل، واسـتحـالة إشبـاع الحـاجيـات الأسـاسيـة للـفرد وهـو ما يصطلح عليه بالهشاشة في الشغل، تستشري بشكل كبير بين الفئات الهشة تلك الفئات الاجتماعية عديمة الحماية أو التي يسهل الاعتداء على حقوقها، حيث لا تملك القوة الكافية على الدفاع عنها وصيانتها، وخصوصا منها النساء. وحيث 8 من أصل 10 نساء هن خارج سوق الشغل في المغرب حسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط. كما تظل قطاعات الفلاحة والصيد البحري والغابوي على رأس قائمة القطاعات المشغلة للنساء، بنسبة تبلغ 44،8 في المائة، يليها قطاع الخدمات بنسبة 40،4 في المائة، ثم قطاعي الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية بنسبة 14،2 في المائة. و نسبة النساء اللاتي يشتغلن بدون تعويض مادي تصل إلى 35 في المائة، مقابل 8،6 في المائة فقط لدى الرجال. أما نسبة النساء اللاتي يشتغلن بدون عقد عمل، فتصل إلى 43،2 في المائة. وهذا غيض من فيض. دون حديث عن خادمات البيوت والفراشات وعاملات الحمامات..

إن تغيير هذه الأوضاع تضعنا كشيوعيات أمام مسؤوليتنا التاريخية لخوض الصراع الطبقي من أجل مجتمع أفضل، صراع نربط فيه نضالنا كنساء مع نضالات الطبقة العاملة وسائر المضطهدين من اجل القضاء على الاستـغلال وكل أوجـه التمييز والاضطهـاد وعدم المساواة . ولن يتأتى ذلك إلا بالالتحام بنضالات الشعب المغربي ونضالات عموم الفئات الكادحة من أجـل المساهمة في بنـاء الحـزب المستقل للطبقة العاملة.

فنضـالنا لا يمـكن أن يـكون إلا سـياسـيا ضد الرأسمالية وتوحشها وافتراسها. نضال نلتف فيه جميعا حول حزبنا، حـزب الطبقة العاملة وعموم الكادحات والكادحين، الذي أعلنا عنه في المؤتمر الخامس مسلحين بالنظرية الماركسية اللينينية من أجل التحرر الوطني والبناء الديمقراطي ذي الأفق الاشتراكي. ●

تتمة: الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية وخصوصا على أوضاع النساء العاملات

الانعكاسات الاجتماعية للأزمة الاقتصادية وخصوصا على المرأة العاملة

لا يمكن وصف السياسة الطبقية المنتهجة من طرف النظام المخزني سوى بكونها حربا طبقية شاملة تشنها المافيا الاحتكارية والريعية المسيطرة على الطبقة العاملة والجماهير الشعبية والطبقة الوسطى. حرب تفقير واسعة ورهيبة ألقت، لحد الآن، بأكثر من 25 مليون مغربي/ة في دائرة الفقر، وبأكثر من مليون عامل/ة في دائرة البطالة في فترة انتشار كورونا، بالإضافة إلى أكثر من 2.5 مليون ممن يشتغلون في القطاع غير المهيكل. ناهيك عن إفلاس أكثر من 20 ألف مقاولة صغرى ومتوسطة سنة 2021. ويمس الفقر والبطالة، بالدرجة الأولى، الفئات الهشة في البوادي والمناطق المهمشة والاحياء الشعبية، وبالأخص النساء في غياب أي تغطية اجتماعية وصحية فعلية وبدائل اقتصادية حقيقية. فالهشاشة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع تمس بشكل خاص النساء بحكم تفشي البطالة والأمية وسطهن. فنشاط النساء لم يتجاوز 19.9 /. سنة 2020 (حسب المندوبية السامية للتخطيط)، ونسبة الأمية وسطهن تتجاوز 42 /. وخاصة في البوادي حيث تصل إلى 82 /.. ولا تمس الهشاشة النساء غير العاملات فقط، بل النساء العاملات أيضا بحكم هشاشة الأنشطة الاقتصادية الصناعية والزراعية والخدماتية التي تزاولها معظمهن. فهن دائما مهددات بفقدان عملهن. فمنذ بداية جائحة كورونا تعرضت عشرات الآلاف منهن - طبعا إلى جانب رفاقهن العمال- للطرد التعسفي من العمل بدون حقوق أو تعويضات مما ألقى بهن في مستنقع البطالة (نموذج عاملات شركة "سيكوميك" وشركة لوسيان" بمكناس)، وحكم عليهن وعلى أسرهن بالفقر والتشرد. كما أن الكثير منهن محرومات من حقوقهن القانونية في الاستقرار في الشغل والمساواة في الأجر والضمان الاجتماعي والتغطية الصحية والعطل، بما فيها عطلة الأمومة، وشروط الصحة والسلامة في العمل والنقل...هذا بالإضافة الى ما تتعرضن له من تحرشات جنسية وإهانات لكرامتهن في أماكن العمل. وتسوء الوضعية أكثر بالنسبة للعاملات في القطاع الزراعي ومراكز الإنصات وأنشطة القطاع غير المهيكل كالعاملات في ورشات ومعامل النسيج السرية والنظافة والطبخ في المؤسسات التعليمية وخادمات البيوت ... اللواتي يتعرضن للاستغلال المكثف بأجور هزيلة، أقل بكثير من الحد الأدنى للأجور، وساعات عمل طويلة وبدون تغطية اجتماعية وصحية، يضاف الى ذلك مظاهر العنف وسوء المعاملة والتحرش الجنسي...

ومما يزيد من تأثير الأزمة الاقتصادية على النساء العاملات وتكثيف استغلالهن اصطفاف الدولة المخزنية وأجهزتها إلى جانب الباطرونا المفترسة، وتهربها من تنفيذ مقتضيات مدونة الشغل، على علاتها، فيما يخص احترام الحد للأجر وتساويه واستقرار الشغل وضمان شروطه القانونية. بل نجدها متواطئة، بشكل صريح، من خلال إطلاق يد الباطرونا في تسريح العمال بناء على الفصل 19 من مدونة الشغل ومرسوم 793-91، ومحاربة الحرية النقابية وقمع النضالات العمالية وتوظيف القضاء ومفتشيات الشغل لصالح الباطرونا في ظل ضعف وتشتت العمل النقابي.

ما العمل في مواجهة هذا الواقع؟

إن اصطفاف الدولة المخزنية إلى جانب الباطرونا يعكس حقيقتها الطبقية كجهاز في خدمة مصالح الكتلة الطبقية السائدة يعمل على إنتاج وإعادة إنتاج شروط سيطرتها بكافة الوسائل المادية والسياسية والقانونية والأيديولوجية. ولا بديل عن مواجهة هذه الدولة الطبقية إلا بتنظيم صفوف الشعب وفي مقدمته الطبقة العاملة في أدوات صراعها الطبقي السياسية والنقابية. وفي هذا الإطار يكتسي التقدم في بناء حزب الطبقة العاملة راهنية وأهمية قصوى. وهي سيرورة يتم خلالها التجذر وسط الطبقة العاملة والجماهير الشعبية الكادحة والالتحام بنضالاتها ودعمها وتطوير وعيها ومساعدتها على بناء أدوات نضالها المستقلة.

ولا يمكن النجاح في هذه السيرورة إلا بإيلاء قضية المرأة مكانتها باعتبارها قضية طبقية ومحور رئيسي في الصراع الطبقي وفي مشروع التحرر الوطني الديمقراطي الاشتراكي. وهذا ما يفرض التوجه نحو تنظيم وتأطير وتوعية النساء العاملات والكادحات للانخراط في النضال السياسي والنقابي والجمعوي والتعاوني المستقل، وإعادة بناء الحركة النسائية التقدمية بما يخدم تحرر المرأة كجزء من تحرر المجتمع.

قراءة في السياسة الضريبية بالمغرب.

احا يوسف

تقديم:

يتكون النظام الضريبي المغربي من صنفين من الرسوم والضرائب وهي ضرائب الدولة و التي تخضع لأحكام المدونة العامة للضرائب و الضرائب المحلية و التي تخضع للقانون رقم 47.06 من مدونة الضرائب المتعلق بجبايات الجماعات المحلية.

وبالتالي فأهم الضرائب المُشار إليها في المدونة العامة للضرائب

- الضريبة على الدخل (IR): تَهم إيـرادات و أرباح الأشخاص الطبيعيين و شركات الأشخاص

- الضريبة على الشركات (IS): تَهُم الإيرادات و الأرباح التي تحققها الشركات و باقي الأشخاص الاعتباريين ؛

- الضريبة على القيمة المضافة (TVA) : تُطبّق على نفقات الاستهلاك ؛

- رسوم التسجيل و التنبر.

ويلعب النظام الضريبي الجيد والعادل عموما دورا محوريا في تحقيق تفاعل ايجابي في مجال التنكية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ودلك من خلال نقل الضريبة من مجرد اداة مالية الى احدى السبل للنهوض بالاقتصاد الوطني والتأهيل الإجتماعي،الشيء الدي سيفرز ضريبة تساهم بشكل كبير في الاستقرار الاقتصادي وحتى السياسي عن طريق حماية الاقتصاد من التضخم والانكماش. كما يتعزز بالتحكم في الاستهلاك وحماية الانتاج الوطني من المنافسة وتحسين وتيرة النمو علاوة على اعتبارها حافز جييد في جلب الاستتمارات المحلية والعمومية ومجال الادخار وكونها كدلك اداة قوية لتقليص ومحو الفوراق الاجتماعية والطبقية واعادة توزيع الدخل والتروة بين مختلف مكونات المجتمع وتسييد العدالة الاجتماعية.

سياسة ضريبية بالمغرب لتعميق الفوارق الطبقية:

انطلاقا من اعلاه يتبين ان السياسة الضريبية التي يسنها النظام القائم بالمغرب لن تحقق ماسبق دكره لانها تعتمد على سياسة ضريبية طبقية رغم محاولات الدولة لتزيين وجه هده السياسة.

عرف النضام الضريبي والجبائي بالمغرب توالي التعديلات ودلك من خلال قانون المالية التي يصادق عليها كل سنة،والتي غيرت بشكل كامل النظام الجبائي على مسوى القواعد والمعدلات وطرق التحصيل والمساطير الشيء الدي يؤدي دوما لضبابية النضام وغياب الوضوح بشكل كلي كما ان التعديلات التي تقترح يسودها التعقيدات واووجه القصور والاختلالات والصعوبات وباقي النواقص التي تعزي الى النصوص والتأويلات والممارسات التي كرستها الادارات وكل المتدخلين في مايسمى بالاصلاح الضريبي من هنا سنعود شيءا للفترات السابقة من الزمن ونقف عند المناضرة الوطنية لسنة 2013

فالتوصيات التي خرج بها المشاركون في هده المناضرة تؤكد "على تعزيز الانصاف في النضام الضريبي العام وتنافسية المقاولات والمواطنة الضريبة بالاضافة الى هيكلة الايـرادات الضريبية المباشرة والغير مباشرة وترشيد الانفاق والاعفاءات الضريبية بكيفية تستجيب للاولويات الاقتصادية والاقرار التدريجي لضرائب على الفلاحة"،وهدا طبعا ما ينفيه الواقع بدأ من ان هده التوصيات تعزز تقوية المقاولات الكبرى والتلاعبات في الضرائب وعدم تفعيل الضريبة عن التروة وتعزيز التهرب الضريبي ولن تجد اية مصلحة للمواطنين ضمن هده السياسات بالعكس لازالت لم تحقق اي عدالة بالمقابل تزيد من الفوارق الطبقية وتدهور القدرة الشرائية لدى المواطنين وتعقيد المساطر من حيت التشريع والممارسة والدفع بالمقاولات الصغيرة للافلاس.

كما انها -السياسية الضريبية- بالمغرب هي تكريس المنافع الريعية إلى فئات محددة. هذا ما كان عليه الحال فيما مضى ومنح تراخيص الاستيراد أو الحماية التجارية لبعض المنتجات من دون غيرها، أو حتى إعطاء القروض المدعومة لقطاعات معينة. وهذا ما يُترجم نفسه اليوم من خلال الإعفاءات الضريبية الجزئية أو الكلية التي تستفيد منها بعض الأنشطة أو بعض المناطق. هذه أيضاً هي حال بعض المساعدات الحكومية النقدية أو العينية، من قبيل توفير دعم حقيقي لبعض المشاريع الخاصة في قطاع الصناعة أو الزراعة أو السياحة ضمن سياسات ما يُسمّى بتشجيع الاستثمار.فالدولة مثلا تنازلت في العام 2011 وحده عن 32 مليار درهم (أي ما يُعادل 4 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي)، من خلال تقديم إعفاءات ضريبية لعدد من القطاعات، بما في ذلك أنشطة تطوير العقار و الزراعة الرأسمالية التي تدرّ على أصحابها أرباحاً مهمة. ولا تزال الدولة تقدم عشرات المليارات من الدراهم المقتطعة من الموازنة العامة في نطاق المساعدات المباشرة إلى مشاريع خاصة. بيد أنه لم يُجرَ أيُّ تقييم جدّي لفاعلية آليات الدعم تلك، ولم تُنشَر يوماً أيُّ قائمة بالمستفيدين من هذه الامتيازات.

إن النظام الضريبي بالمغرب تعتريه رزمة من الاختلالات، منها عدم خضوع العديد من الأنشطة الاقتصادية والعديد من الملزمين بالضريبة لأي نظام جبائي، مما يحرم الميزانية العامة للدولة من مداخيل هامة، وفي الوقت نفسه يفضي إلى اختلال في العبء الضريبي، حيث إن 2 بالمائة من المقاولات تؤدي 80 بالمائة من الضريبة على الشركات، و 73 بالمائة من الضريبة على الدخل يتحملها الأجراء

لكن الممارسات الريعية لا تترتّب دائماً عن تدخّل الدولة، بل يمكن أيضاً أن تنجم عن عدم تدخّلها، كما هي الحال على سبيل المثال عندما تتغاضى الدولة عن تشكيل تكتلات اقتصادية تهدف إلى عرقلة آليات المنافسة عن طريق الاتفاق حول مستوى الأسعار أو تحديد كميات الإنتاج، أو قيام مؤسسة تهيمن على السوق بإخضاع مموّنيها أو زبائنها إلى شروط تجارية مجحفة. وتبلغ التكلفة على المجتمع، الناجمة عن تلكّؤ الدولة في أداء مهامها في متابعة السير العادي للأسواق وعدم وجود سلطة فعلية لتنظيم المنافسة، مليارات الدراهم.

وفي ماي لسنة 2019 انعقدت المنضرة التالتة وتشكل من خلالها مشروع يهدف إلى إنشاء نظام ضريبي فعال ومنصف ومتوازن يرسخ المبادئ الدستورية للعدالة الضريبية والمبادئ العالمية للحكامة الضريبية الجيدة ويمكن من تعبئة الإمكانات الضريبية لتمويل السياسات العمومية وتعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق الاندماج والتماسك الاجتماعيين

بالإضافة إلى ذلك، تبرز مزاعم النموذج التنموي الجديد أهمية جعل النظام الضريبي أكثر إنصافًا عبر توسيع الوعاء الضريبي بشكل كبير من خلال مكافحة التلاعب والتهرب الضريبي، وترشيد النفقات الضريبية وإدماج القطاع غير المهيكل. ويستند هذا النموذج إلى خمسة عوامل هيكلية، من بينها تطوير سياسة مالية و ضريبية أكثر فاعلية وقادرة على تعبئة موارد إضافية تقدر إمكاناتها بما يتراوح بين 2 و3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي .اذا سنلاحظ من خلال هدا ان مع توالي المناضرات فهده الاخيرة لسنة2019 ولا النمودج التنموي لم يأتيا بجديد يهدف الى ارساء اركان الدولة الديمقراطية ومصلحتها العليا تكمن في الاستقرار الاقتصادي والسياسي وتسييد مبدأ مصلحة الشعب المغربي فوق كل اي اعتبار.كما ان الارتفاع الخطير لنسبة التضخم خاصة مع التقلبات الطبيعية والمستجدات السياسية والاقتصادية في العالم وتعميق التبعية للخارج وضعف نسبة النمو ترجح الكفة للفضح مايعرف "بتوالي الاصلاحات الضريبية والجبائية".

استنتاجات.

إن النظام الضريبي بالمغرب تعتريه رزمة من الاختلالات، منها عدم خضوع العديد من الأنشطة الاقتصادية والعديد من الملزمين بالضريبة لأي نظام جبائي، مما يحرم الميزانية العامة للدولة من مداخيل هامة، وفي الوقت نفسه يفضي إلى اختلال في العبء الضريبي، حيث إن 2 بالمائة من المقاولات تؤدي 80 بالمائة من الضريبة على الشركات، و 73 بالمائة من الضريبة على الدخل يتحملها الأجراء ومن أوجه الخلل كذلك أن الضريبة المحلية تعاني من غياب الانسجام والفعالية بسبب فرض ضريبة ضعيفة المردودية، وكون العلاقة بين إدارة الضرائب والمواطن والمقاولات غالبا ما تنبني على المواجهة والإكراه، لكونها تقوم على ميزان قوى مختل، مما يؤدي إلى خلق مناخ من انعدام الثقة والشعور بالظلم والإجحاف لا يساعد على نشأة حس وطني جبائي.●

نشأة المسرح وتطوره

إن كانت أثينا اليونانية هي مهد المسرح قبل الميلاد بما يفوق ستة قرون. وقد اقترن هذا الظهور بالاحتفالات السنوية التي تقام بحلول شهر مارس من كل سنة احتفاء بعيد اله الخمر (ديونيسوس) .لم تصلنا النصوص المسرحية الأولى قبل تلك الفترة .ولا شك أنها تشكل بدايات المسرح في مراحله الجنينية. ما وصلنا هو مسرح نضجت قواعده وأعرافه .

وقد سمي المسرح بأبي الفنون لأن في حضنه نمت وترعرعت أشكال فنية تعبيرية ستستقل فيما بعد عن المسرح هي فن الرقص وفن الغناء وفن الموسيقى وفن التمثيل عندما نتصفح كتاب (فن الشعر) لأرسطو ندرك أنه يقصد لغة الحوار المسرحي. ولم تكن سوى الكلمة الموزونة الساحرة وهي الشعر. كما يعرف أرسطو المسرح بأنه فن التطهير. فالمسرح عنده يطهر النفس الإنسانية من عوامل الرهبة والخوف، ويعلمها الشجاعة والجرأة وتحدي الصعاب. لم يعرف المسرح ظاهرة البطل الفردي إلا في قرون متأخرة .مع (أسخيلوس) أضيف الممثل الثاني بعد مائة عام من وضع اللبنات الأولى في صرح التراجيديا الإغريقية . يأتي سوفوكل (ولد عام 497ق م ومات سنة 406ق م)الذي عاصر أسخيلوس ليوسع دائرة الممثلين فأضاف الممثل الثالث ،وفي نفس الوقت ليقلص عدد أفراد الجوقة ودورها في البناء الدرامي.(... إننا في أعمال سوفوكليس ندخل بالفعل عصرا جديدا للتراجيديا) .(المرجع بنات تراخيس تأليف سوفوكليس ترجمة وتقديم أحمد عتمان .ص 11) كان الصراع التراجيدي يتمحور بين الكائنات البشرية وغيرها من القوى ما فوق الطبيعية مثل الالهة وقوى الخير والشر .وقد كانت الأقنعة التي يرتديها الممثلون تشكل ركنا أساسيا في رسم الشخصيات المتصارعة. كان لفترات السلم التي يعرفها حوض البحر الأبيض المتوسط دور في تطوير الأنشطة التجارية وتبادل التجارب والمعارف الإنسانية .وقد انتقلت الفنون والآداب وباقي التجليات الثقافية ضمن هذه الأنشطة .. على يد شكسبير بلغ المسرح الغربي أوجه. فلم تعد القوى الغيبية والخارقة تؤثث المسرح. كما أن القضايا التي عالجها المسرح الشكسبيري هي قضايا تتعلق بالإنسان وبوجوده في هذه الحياة بعيدا عن صراعه مع الآلهة. فأوربا أصبحت مسيحية ولا يمكن أن يكون الهها موضوعا للمسرح. ومن أشهر مسرحياته في هذا الباب (الملك لير) و(تاجر البندقية)و (عطيل) التي تحكي عن البطل عطيل. و هو جندي مغربي أصبح قائدا عسكريا لجنود مملكة البندقية قبل أن تتوحد داخل ايطاليا .

العرب والمسرح

لم يعرف العرب فن المسرح لأسباب تاريخية وموضوعية. فلكي يولد ويتطور المسرح لا بد للبيئة الاجتماعية الحاضنة أن تتميز بالاستقرار (الدولة-المدينة) يمارس أهلها حرفا يدوية وأنشطة تجارية تكفي لاستمرار وجودهم .أما العرب قبل الإسلام فكانوا قبائل اشتهرت بالترحال الدائم بحثا عن الماء والكلأ، فكان فنهم الذي عكس حياتهم ووجدانهم ولخص وجودهم ووثق أفراحهم وأحزانهم وحروبهم (أيام العرب)هو الشعر. فلذلك قيل قديما (الشعر ديوان العرب). وقال عمر ابن الخطاب (لم يكن للعرب علم أعلم منه).

وعندما بلغت الحضارة العباسية أوجها على الصعيد العلمي والفلسفي والاقتصادي والعسكري بدأت بعض الفنون الجديدة تطفو على الساحة الثقافية. فظهر في هذا السياق (مسرح خيال الظل) على يد ابن دانيال في بغداد. شكلت (صدمة الحداثة) كما يصفها أدونيس بداية لاكتشاف الذات العربية.استيقظ العقل العربي من سباته على وقع مدافع (نابليون) سنة 1800م ،فانبهر أمام آليات هذه الحضارة التي اجتاحت وجدانه ومعاقله.من ايجابيات الغزو الغربي للعالم العربي أنه أدخل المطبعة والجرائد إلى مجتمعات عربية تقليدية ومنغلقة.شرع المستعمر الأوربي في تشييد المستشفيات والإدارات العصرية والمدارس والمكتبات لعلاج جاليته وتعليم أبنائها،كما شرع في بناء المسارح للترويح عن النفس يقصدها الموظفون والجنود الأوربيون وأسرهم. وكانت هذه الفرق الفرنسية تعرض مسرحياتها في مسارح

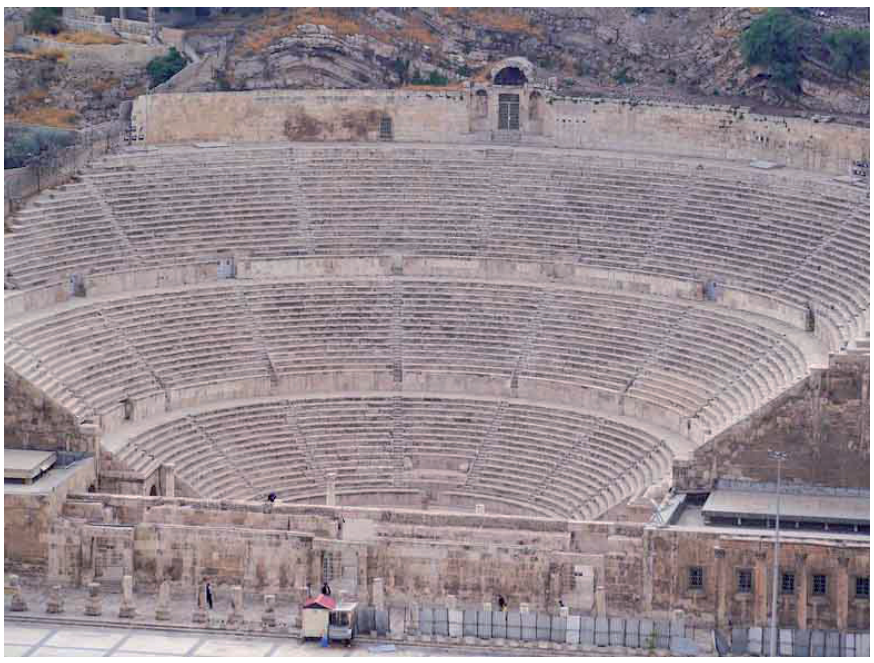

القاهرة والإسكندرية .في السياق الثقافي الجديد بدأت الفرق المسرحية تتكون في بلاد الشام ومصر.من أشهرها فرقة (نجيب الريحاني) وفرقة (فاطمة رشدي) التي زارت المغرب في الأربعينيات من القرن الماضي...

المغاربة والأشكال ما قبل المسرحية

كغيره من دول المشرق لم يعرف المغاربة فن المسرح إلا بعد توقيع معاهدة الحماية سنة 1912. لقد عرف المغاربة أشكالا فرجوية أبدعها المغاربة خلال تاريخهم الطويل قبل دخول المسرح الغربي إلى ثقافتهم.من هذه الأشكال الفنية التي لا تتحقق إلا مع جمهور من الحاضرين أمام فرق تعرض أنشطتها الفنية (لبساط وعبيدات الرما والحلقة).وجميعها أشكال تعبيرية تقدم الفرجة والمرح والسعادة في مناسبات اجتماعية مثل الزواج والختان ،كما تنتعش أنشطتها في المواسم التي ترتبط بأحد الأولياء الذي يعتبر جد القبيلة بعد مواسم الحصاد التي تنتهي بخيرات وفيرة.

كانت المواضيع التي تعالجها هذه الأنماط الفرجوية والفنية مواضيع اجتماعية بسيطة تمتح من قضايا المجتمع القبلي فتحولها إلى فكاهة وهزل فني.وأهم المواضيع التي تناولتها هذه الأشكال الفنية موضوع (الصراع الأزلي بين المديني والعروبي) أو(بين السوسي والعروبي) كما تناولت مواضيع تتعلق بالصراع حول الأرض والنزاع حول الحدود .

ثقافة التغيير

تفكيك الخطاب الثقافي

عبداللطيف صردي

المتتبع للشأن الثقافي قد يرى الصورة قاتمة. لان الامر يكتنفه الغموض والتذمر ،واحيانا تخاله ضرب من الهذيان والتيه واخرى تضخم بعض الانات الثقافية .ناهيك عن تلك التي تغط في سباتها في برجها العاجي . ربما شعار المرحلة هي الهرولة الى النعم والصالونات او المؤتمرات وجوائز الفول والزيت او الارتماء في التطبيع الصهيوني تحت مسميات تبريرية كالتسامح الديني والبحث العلمي والفني وأحياء ذاكرة مشتركة ملتبسة.

يسود لدى بعض المبدعين وخاصة الشباب وكذلك القدامى في جنس القصة القصيرة والشعر والنقد الأدبي نوع من الدوغمائية والوثوقية .وساد لديهم على اختلاف اجيالهم ومدارسهم انه ليكون ادب وازن لابد أن يضع مسافة مع السياسي، لأنه في نظرهم عائق .ان الابتعاد او الاقتراب من الشأن السياسي ليس حاسما في خلق أعمال خالدة أو تنحو نحو الكونية. ربما التذمر والردة لدى هذه النخب الثقافية...

ولابد للإشارة الى بعض الأعمال وخاصة في جنس الرواية متقدمة معنى ومبنى .لكن القراء يتعاملون بحيطة وحدر لمجرد ان كتابها اشتغلوا او انيطوا بمهام ذات مستوى عال من مسؤولية لدى الدولة .وهذه الأعمال مثل روايات حسن أوريد التي اشتغلت على التاريخ السياسي وروايات عبدالقادر الشاوي ومحمد الأشعري. اما عبدالكريم الجويطي. فكتب روايات تاريخية مثل ثورة الأربعة ايام .الا ان وجهة نظره في بناء الأحداث والابطال كانت حزبية تسفه العمل المسلح في منطقة جبلية وتسخر منه.إلا ان هذه الأعمال لها قيمتها الفنية والادبية.

كانت هذه بعض معالم المشهد الثقافي باحباطاته. لكن هذا لا يمنع من بعض جيوب المقاومة الثقافية كالجمعيات وخاصة في مدن الهامش سواء كرواية او شعر او مسرح او نقد أدبي او سينمائي او ترجمة،إلا انها تبقى مبادرات احيانا فردية اوجمعوية لايربطها خيط ناظم. لكنها تبعث على الامل.

التجريب في الفن الحديث

د. محمد عبد الفتاح

يعدُّ الإبداع، عموماً، رفضاً للجمود، وللشكل الثابت، واللغة الجاهزة، والوعاء الذي يبحث عمن يملؤه، إنه بحث عن آفاق غير مطروقة في تجارب سابقة، مهما أثبتت نجاعتها وفعاليتها. ومعنى هذا أنه، دائماً، يبقى بداية، أي انقطاعاً عن واقع قائم، وطموحاً إلى واقع غير متحقق. وبصيغة أخرى، ليس سوى توتر بين راهن ومحتمل، وهو، وإنْ استمد من القديم السابق عليه، فإنه يعيد إنتاجه في قوالب جديدة، يتحقق فيها الكشف، الذي يعني تجاوز المثال المحقق، بابتكار مثال جديد، ما يلبث أن يُنْقَضَ بدوره؛ لأن كل متحقَق يصبح بدوره منطلقاً، وكل إبداع إنما هو سيرورة دائمة، أي تجريبٌ دائم.

ولهذا السبب، يجد المتتبع صعوبة بالغة، وهو يستقصي آراء الباحثين، حول بداية الفن الحديث؛ فالبعض يقول إن الفن الحديث، بدأ في القرن الخامس عشر، خلال عصر النهضة الإيطالية، عندما شرع الفنانون ينقلون عن الطبيعة، مخالفين في ذلك، النظم والأوضاع، التي تمّ الاصطلاح عليها في القرون الوسطى.

ويقول فريق ثان إنه بدأ في عصر الإصلاح، في مطلع القرن السادس عشر، نتيجة انتشار تعاليم مارتن لوثر Martin luther 1483)م1546-م، راهب سكسوني، اتخذ من ألمانيا ميداناً لنشر تعاليمه الدينية الحديثة، منادياً بالخروج على باباوات روما)، وجان كالفان 1509) .Jean calvin1564م-م، راهب فرنسي، اتخذ من جنيف، بسويسرا، مركزاً لدعوته البروتستانتية، ضد تعاليم الكنيسة الكاثوليكية)، ويقول فريق ثالث إنه بدأ بظهور ثورة أوليفر كرومويل Oliver cromwell 1599)م- 1658م ثائر إنجليزي، أعلن الحرب على الملكية، وقضى على الملك تشالز الأول سنة 1649م؛ ثم أخضع البرلمان لنوع من النظام الجمهوري).

ويذهب فريق رابع إلى أن الفن الحديث، بدأ مع الثورة الفرنسية، سنة 1789م. بينما يرى فريق خامس أنه بدأ إبان الحرب البروسية الفرنسية، التي انتهت بخلع نابليون الثالث سنة 1871م. بينما لا يرى الفريق السادس، ما يمنع من اعتبار القرنين الثامن عشر، والتاسع عشر، العصر الذي شهد بداية الفن الحديث.

ومهما يكن من أمر، فقد شهدت أرجاء باريس إقامة معارض "مضادة"، مثْل معرض الفنانين المرفوضين Salon des Refusés، الذي أُحدث بمبادرة من نابليون الثالث نفسه، لاحتضان اللوحات المرفوضة، من لدن لجان التحكيم لأكاديمية الفنون. وقد مَثّل "صالون المرفوضين" لحظة فارقة، في انبثاق الفن الحديث. وأعقبه صالون آخر، يُدعى صالون المستقلين Salon des indépendants، الذي عرض فيه بابلو بيكاسو Pablo Picasso وهنري ماتيس Henri Matisse لوحاتهما، وشكلت صالونات العرض مختبراً للنزعات الفنّية، ومرتعاً للموضات الثقافية.

ونستطيع أن نستخلص من اختلاف هذه الآراء، جواز اختيار أي حقبة، يؤرخ بها لبداية الفن الحديث، لكي نعلم أن كل فن، هو حديث في وقته. وبذلك، يصبح الفن الحديث، بالنسبة إلينا، هو فن القرن العشرين، الذي ترتبط جذوره، تحديداً، بالقرن التاسع عشر.

إن الفن بوصفه مظهراً جمالياً تطورياً، هو في عمقه، تجريبٌ وثورةٌ على التقليد، والفنانون هم أول من يبتكر القوالب الجديدة، اعتماداً على إحساسهم، ويقع على عاتقهم، أن يسبقوا عصرهم، بالتجديد في الأشكال والموضوعات، ومن الطبيعي أن يكون لدى هؤلاء ما يحفّزهم على التجريب. ولعل أهم هذه الحوافز هو أن الفنان منهم، يضيق ذرعاً بالسائد والمتداول، الذي يطبع الحقل الفني، مما يجعله يعلن الثورة والتمرد، على الأشكال الفنية القديمة والبالية في نظره.

لقد اتسم الفن بطابع الجدّة، التي تاق الفنانون إلى نشدانها. فهو، بطَبيعته، عَصيٌّ عن الركون إلى السكون والتقليد، ومتطلع، دوماً، إلى التطور والتحرر، عبر حلقات، أسهم في إرسائها مبدعون، عرفوا كيف يخضعون فنهم لمنطق العصر؛ أي أن الفن، في صيغته الحالية، هو سيرورة تاريخية، تطور شكله عبر عصور متلاحقة، حتى صار في شكله الآني.●

جائع

مالكة عسال

كان يعُد خطى المارة جيئةً وذهابا، يَقلب تربة الأزقة والشوارع، لا ليزرعها فلاّ، وإنما طمَعا في بعض الأيادي الندية، ترصّع كفه الفتية بقطعة معدنية، يسد بها رمق الجوع؛ تارة يبتسم له الحظ، فيُغدق عليه القدر ما تيَسر، وتارة ينقبض في وجهه، فيصيبه بلكمة انكسار لا تطاق؛ كان واهنَ البنية، شاحب اللون، ذابل العينين، أشعث الشعَر مغبَرُّه، أسارير الغضب تطوق محياه، ونحافة شديدة تعلو تضاريس جسده، مكللة بنظرات عابسة تلوح في كل مكان؛ لا ندري هل يبحث عن الأمان أم عن الاستقرار؛ بعد أن أعياه الطواف، رحلت به أخيرا قدماه الفتيتان نحو مقهى، أسند ظهره إلى الحائط المجاور، يفرك أصابع يديه، وناظراه مغروسان في أطباق السمك المصفوفة، المفعمة بما لذ وطاب من أنواعها ؛ جفّف لعابه بكفه الصغيرة، والتنهيدات تتلاحق بتَأوُه مَشْحُون بالألَم؛ تمردت على بطنه عصافير الجوع، لم يستطع كبحَها، وَلا وجد معها صبرا للَسعاتها الشاذة المتعاقبة، فكّر وفكّر ..ثم قصد أحد الزبائن مُنحنِي الرأس يستعطفه:

ـ أنا جائع لم آكل منذ أمس ..

ـ اذهب من أمامي(واش أنا ولَدْتك ونسيتك/السلاكط)

ـ عافاك غيرْ طْرَيّف..

ـ قلت لك اغبر وإلا غادي نوض نشبك فيك تسرفيق.

صعقة من القسوة المرعبة كسرت نفسيته، رجع على إثرها خائب المبتغى، وفتحت أزرار عُدّة من الذكريات المشؤومة، يوم كان والده يزأر في وجه أمه، كلما توسلت إليه استشفاعا، ليمدها بما تطفئ به ظمأ جوع الصغار..

ـ ألالة ... ما عنديش...ما عنديييييش دبري لمخّك وانْت عا بارْكَة وتفرخي لي في الاولاد.. واش كتصَحْبِني وزير؟؟

ـ راهم ولادك.. واش أنا جبتهم لك من الزنقة؟؟

كانت سماؤه العابسة تمطرها بالشتائم والسباب، تنهال كالسهام الحادة على رأسها، وكأنها بمفردها المذنبة في إنجاب أربعة ذكور، يتمنى غيرُه ظفرَ أحدهم؛ فحينَ يتّبع المرء هوى الشّرّ ليلبي غرائزَه وحاجياته بشكل أناني، يتملص من المسؤولية، ويلقي باللوم على الآخر بحجج واهية.. أفاق صغيرنا من نوبة الذكرى المؤلمة، ومسدّسا عينيه مسددان بثبات نحو زبائن المقهى، وهم يلْتهمون السّمك بشراهة، وصخب السكاكين والملاعق، والأحاديث الفوضوية تملأ الرحب.. تنتفض الأم بحرقة، تلطم خدّها موجهة كلامها إلى بكرها ..

ـ أوَلدي نوضْ قلّب على خوك.. اليوم كلّو مادخلش، ماعرفناه بلعتو الأرض، ولا سرطته السما ..

ـ أنا راني مشغول واااامّي .. خليني نحفظ ..

تعود أدراجها وذهنها مشتت، بين الرجل الذي غادر هائما على وجهه، ضاربا عرض الحائط بأسرته، وبين آخر العنقود الذي لا تدري أية جائحة هزته، وإلى أي ركن قذفت بقشرته الطرية؟؟.. انزوت في ركن حاضنة رأسها بين راحتيها، تتابع اللقطات المؤلمة التي سنّها القدر، وترسبت في قرار النفس بمصير تعس أثقله الفقر والقهر؛ فلم تعد عبارة (رزقهم على الله) تجدي، ولا كلمة ((المومن مصاب)) تخفف من حدة وزرها المحتوم.. أخذ التفكير يحلق بها لتجد مخرجا من متاهة، لفّتها بخيوطها المتشابكة.. سمعت طرْقا متتابعا دون توقف، أصغت باهتمام.. تصاعد الطرق ..نهضت بسرعة البرق.. ..فتحت الباب، فانزلق الطيف من فتحة الباب، فأخذت تصيح في جنون هيستيري:

ـ أخوكم عاد ..أخوكم عاد.. ثم ارتمت عليه واحتضنته بضمة قوية كادت تكسر عظامه..

بتاريخ19/07/2020
(على الساعة الخامسة صباحا بعد أرق مُضْن)

تستضيف جريدة النهج الديمقراطي في هذا العدد الذي خصص ملفه لمسألة النظام الضريبي بالمغرب وغياب العدالة الجبائية، الاستاذ المهدي سهيمي، باحث في المالية العمومية ومسير المصالح المادية والمالية تحاوره حول النظام الضريبي المعتمد في بلادنا ومدى استجابته لشروط التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وكيف توظف الدولة السياسة الضريبية لتوسيع قاعدتها الاجتماعية وشراء الولائات...

1 - تعتبر الضرائب أحد أهم المداخيل التي ترتكز عليها مداخيل ميزانية الدول، وتعتمد هذه الأخيرة أنظمة ضريبية، تنظم المجال الضريبي، هل لهذه الانظمة الضريبية دور في تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية؟

النظام الضريبي بشكله الحالي يعيق تحقيق التنمية على اعتبار أن التنمية في حقيقة الأمر مفهوم نقدي للنظام الرأسمالي الذي ينتج اللاعدالة واللامساواة والاختلالات، وبالنظر لكون النظام الضريبي المغربي يرتكز في بنيانه الإديولوجي على التوجه الليبرالي القائم على الاعتماد على الأداة الضريبية لدفع بالمبادرة الخاصة من أجل توظيف الرساميل الاستثمارية وبهذا فهو يقوم على منح مجموعة من الامتيازات الضريبية في شكل إعفاءات سواء دائمة أو مؤقتة كلية أو جزئية وتخفيضات وتسهيلات مالية للقطاع الخاص لكي يتمكن من تشييد قلاعه وتقويتها الأمر الذي يجعل الضريبة تعمل على محاباة الرأسمال من خلال تنازل الدولة عن إيرادات ضريبية مهمة في المقابل تقوم بتضريب العمل (73% من الضريبية على الدخل مصدرها الأجراء) مع عمل وزارة الاقتصاد والمالية على تكييف الضريبة على القيمة المضافة مع العادات الاستهلاكية لذوي الدخول المتواضعة.

وبذلك يكون النظام الضريبي المغربي، نظاما يكرس اللامساواة واللاعدالة فإذا ما أخذنا الضريبة على الدخل كنموذجا التي من المفترض أن تكون تصاعدية وحاولنا تحليل جدول حساب هذه الضريبة سيتبين لنا بالملموس أن الدخول الدنيا تخضع لمعدلات ضريبية مرتفعة (من 0% إلى 10% الفئة الأولى، ثم ينتقل إلى 20% بالنسبة للشريحة الثانية، فنسبة 30% للشريحة الثالثة، أي أنه يرتفع بمعدل 10 نقاط)، في الوقت الذي تخضع فيه الدخول العليا لأسعار أقل تصاعدية أو تصاعد تنازلي (الشريحة الرابعة تخضع ل 34% ، كما تخضع الشريحة الخامسة ل 38% ، أي بارتفاع لا يتجاوز أربع نقاط فقط). من خلال هذا النموذج تتضح اللامساواة واللاعدالة في النظام الضريبي المغربي بين أصحاب الرواتب الدنيا والعليا، ومن خلاله يمكن القول أن نظامنا الضريبي، نظام محابي لأصحاب الرواتب العليا.

2 - ارتكز النظام المخزني عبر تاريخه على الجباية كأساس مادي لاستمراريته وفرض سلطته، وكان استخلاص الضرائب مجال صراع بين المخزن والقبائل إلى غاية نهاية الفترة ما قبل الاستعمارية، هل تغيرت الرؤية المخزنية للضريبة في ضوء تطور النظام الضريبي المخزني منذ الاستقلال الشكلي؟

إن النظام المخزني لازال محافظا على أساسه المادي على اعتبار أن المدخولات المتأتية من الضرائب المباشرة والغير مباشرة والرسوم المماثلة إضافة إلى الرسوم الجمركية تشكل أهم مصدر لتمويل ميزانية الدولة.

كما أن النظرة المخزنية للضريبة لم تتغير بالرغم من التغيير الشكلي بإحداث المؤسسات السياسية وبإدماج النظام الضريبي المغربي في المسرح العالمي، حيث نلاحظ أن الضريبة لا زالت محافظة على الإرث المخزني القائم على منح الامتيازات سواء في شكل إعفاءات أو تسهيلات مالية لفئة محظوظة بغية شراء الولاء والتعاطف وذلك ضمن إستراتيجية قائمة على مراقبة القطاع الخاص عبر استعمال المحفزات والمكافآت المادية، في حين تخضع فيه الغالبية العظمى من أبناء الشعب للتضريب المباشر أو الغير مباشر، وبذلك يكون نظامنا الضريبي يعمل وفق المعادلة التالية:" فقراء يمولون الأغنياء".

النظام الضريبي المغربي، نظام يكرس اللامساواة واللاعدالة فإذا ما أخذنا الضريبة على الدخل كنموذجا التي من المفترض أن تكون تصاعدية وحاولنا تحليل جدول حساب هذه الضريبة سيتبين لنا بالملموس أن الدخول الدنيا تخضع لمعدلات ضريبية مرتفعة (من 0٪ إلى 10٪ الفئة الأولى، ثم ينتقل إلى 20٪ بالنسبة للشريحة الثانية، فنسبة 30٪ للشريحة الثالثة، أي أنه يرتفع بمعدل 10 نقاط)، في الوقت الذي تخضع فيه الدخول العليا لأسعار أقل تصاعدية أو تصاعد تنازلي

3 - خلال عرض مشروع القانون المالي لسنة 2023 للمناقشة كان من بين المبادئ التي ادعت الحكومة الارتكاز عليها في الاختيارات الضريبية للمشروع تحقيق العدالة الضريبية، هل تجسد التدابير الضريبية المتضمنة في قانون المالية 2023 هذا المبدأ؟

طبعا لا تجسد التدابير الضريبية المتضمنة في قانون مالية 2023 مبدأ تحقيق العدالة الضريبية وهذا لا يعني بأن حكومة التقنوقراط تجهل الضريبة الملائمة من الناحية الاجتماعية للبلد والعوامل المؤثرة فيها من قبيل توسيع الوعاء الضريبي الحالي سواء من خلال تضريب القطاع الغير مهيكل أو من خلال فرض ضرائب جديدة كالضريبة على الثروات الكبرى والضريبة على الإرث أو من خلال مراجعة الأسعار الحالية للضرئب في اتجاه تصاعدي وعن طريق الحد من التشجيعات الضريبية التي لا تخضع لكيفية معقلنة في التدبير ولا تقاس نتائجها في المقابل تمثل تضحية بأموال عمومية في سبيل إرضاء حفنة من رجال الأعمال يراكم هؤلاء أرباح خيالية ويتهربون من أداء الضريبة من خلال تضخيم تكاليف الاستغلال كالمشتريات والمنتجات ومصاريف المستخدمين أو خلق مصاريف وهمية كما يتيح خصم الاندثارات والمخصصات الاحتياطية لهؤلاء مجالا كبيرا للتهرب الضريبي أو عن طريق إنشاء مقرات شركاتهم الاجتماعية في المناطق المعفاة أو التي تحظى بالامتيازات ويمارسون نشاطهم في مناطق أخرى خاضعة للضريبة.

إن حكومة التقنوقراط لا تجهل الأمر غير أنها تقوم بتغليب هاجس المردودية على حساب تحقيق العدالة الضريبية، لأن المسألة رهينة بضرورة توافر الإرادة السياسة وهذه الأخيرة تظل غائبة عن جدول أعمالهم. ●

الشعبوية الحاكمة في تونس تكشر عن عنصريتها المقيتة

علي الجلولي

يوم 21 فبراير الجاري لم يكن يوما عاديا في الفضاء السياسي التونسي، فقد صدم الشعب بخطاب رأس الدولة في اجتماع مجلس الامن القومي، خطاب يقطر سما عنصريا باستهداف الأفارقة جنوب الصحراويين "الذين أصبحوا يهددون امن تونس وتركيبتها الديمغرافية في إطار مخطط استعماري...". لقد قوبل هذا الخطاب بسخط عارم من كل القوى التقدمية السياسية والاجتماعية والمدنية. وقد تلقفت القوى الرجعية المحلية والدولية هذا الخطاب ورموزه بتجاوب سريع، إذ كتب اريك زمور، العنصري الفاشستي المتصهين الفرنسي دقائق بعد خطاب سعيد بأن القناعة بأفكاره مست بلدان الجنوب و هاهي تونس تنخرط في منطقه، و ساعات إثر الخطاب تحركت جحافل الفاشست الجدد انصار سعيد في ضواحي العاصمة للاعتداء على العزل من المهاجرين بإخراجهم من بيوتهم وحرق أمتعتهم و إهانتهم و دوس كرامتهم، وقد تواصلت الاعتداءات في صفاقس والحمامات... وتزامنت مع حملة إعلامية عنصرية عنوانها تونس في خطر، وقد امتدت أيادي الحملات الأمنية لتمس حتى المهاجرين القانونيين من طلبة وعمال...

ولم تخلق هذه الحملة المسعورة ردة الفعل المنتظرة في تونس التي تفتخر أنها أول من ألغى العبودية في العالم وذلك سنة 1846 وأنها البلد الذي اعطى اسمه لكل القارة، بل خلقت ردات فعل رسمية وغير رسمية في القارة وخارجها من الاتحاد الافريقي الى الامم المتحدة مرورا بدولتي غينيا وساحل العاج التين اجليتا جاليتيهما الموجودة في تونس فيما دعت كل جمعيات المهاجرين مواطنيها الى اخذ الاحتياطات في الخروج والتنقل.

ان هذه الحملة العنصرية تأتي في سياق تنفيذ الشعبوية اليمينية الحاكمة لأفكارها الموغلة في الرجعية، وتأتي في إطار شغل الشعب التونسي بمحاور اهتمام جانبية لتمرير الاجراءات المرة والموجعة التي اتفقت فيها حكومة سعيد مع صندوق النقد الدولي والتي تهم تصفية منظومة الدعم وما بقي من المؤسسات العمومية وتجميد الأجور والانتدابات...، وهذا يتطلب استهداف النقابات العمالية والاحزاب والمنظمات التقدمية والهاء الجماهير بقضايا مفتعلة. إضافة لذلك فإن الهجوم على إخوتنا الجنوب صحراويين يأتي في اطار الاضطلاع بمهمة الشرطي للحدود الجنوبية لأوروبا وخاصة إيطاليا التي تدفع اموالا للنظام لأجل تنفيذ هذه المهمة الوضيعة، وحتى يبرر انخراطه الذليل في ذلك لم يجد إلا المفقرين الذين لا يتجاوز عدد اللانظاميين منهم ثمانية عشر ألف حسب المعهد الوطني للإحصاء.

لقد خرج أحرار تونس وتقدميوها في مسيرة كبيرة يوم 25فبراير لإدانة العنصرية التي تجرمها القوانين المحلية وقد شكلت القوى المدنية والسياسية الديمقراطية " الجبهة ضد الفاشية" للتعبئة الجماهيرية ضد توجهات الفاشستية التي تكرسها الدولة وتشحنها قوى رجعية شعبوية. وقام السكان في عديد المدن بحركات رائعة لتأكيد الأخوة القارية والإنسانية، وتتوسع اليوم مظاهر الرفض لخيارات سعيد التي تشكل ذروة الثورة المضادة في تونس. إن القوى الثورية والتقدمية تتعافى وتتقدم، والحركة النقابية والعمالية تعود لتصدر حركة الاحتجاج. ان الشعبوية بصدد المساهمة في توحيد قوى التقدم دفاعا عن الثورة واستحقاقاتها وأيضا قيمها ومبادئها التي ستنتصر مهما كان صلف الرجعية.

ذكريات النضال ووقائع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان

ليست ماضي فقط أو مادة لتعويض التجوف المبدئي إنها مواقف وصراع مستمر من أجل المشروع المجتمعي البديل!...

×ذكريات الشهداء والمختطفين ومجهولي المصير والمعتقلين السياسيين
×ذكريات النضال التقدمي الثوري والديمقراطي
×ذكريات الانتفاضات الشعبية
×ذكريات النضال الجماهيري
×ذكرى الحراكات الجماهيرية والشعبية
×النضالات البطولية للحركة العمالية والنقابية المنظمة
× النضالات المنظمة للحركة الطلابية ولأوطم...

هي ليست ذكريات بمفهوم النوسطالجيا ،أو بمفهوم حكي بطولات زمان الحقيقية لزهق روحها ،أو لجعلها جزءا من أرشيف المكتبات والمنتديات فقط أو مادة لصحافة خلط الأوراق لمحاولة تبييض "سلط الحاضر" أو الادعاء في أقصى الحالات بكون "الوضعية رمادية !"... إذ لا يمكن أن يعيد الاستعمار إنتاج شكله ودورته وخدامه من الاستعمار التقليدي إلى الاستعمار الجديد إلى"الحماية" الإمبرياالو أمريكية- صهيونية و"التبعية" للمراكز المالية الامبريالية في حلتها الجديدة ويحافظ على ثوابت النظام : الاستبداد والفساد ،ويأتي من يحاول أن يلوي ثوابت النضال المستمر لشعبنا وذاكرته الحية ،أو يحاول تحويلها إلى أرشيف "لذرف دموع" ليست دائما صادقة سياسيا ...

إن الثابت أن ذاكرة النضال التحرري التقدمي لشعبنا هي لاستيعاب الدروس للاستمرار في النضال وتطويره لتحقيق التحرر الوطني والبناء الديمقراطي الشعبي ...، من الناحية السياسية ومن الناحية الحقوقية الأصيلة ،غير ذلك سيتأرجح بين الدسيسة الرجعية والتواطؤ المركنتيلي لا غير .

ليس بإمكان أحد أو هيئة أن يعطي لنفسه أحقية "طي صفحة الماضي" من خارج التغيير الديمقراطي الشعبي وسلطته الشعبية ومن خارج المبادئ الحقوقية الكونية... وفي انتظار ذلك لا سبيل سوى استمرار النضال ضد جرائم عدم الافلات من العقاب في انتهاكات الماضي والحاضر بدرجاتها المختلفة، وإلى أن تكتمل هذه الدورة علينا احترام روح وأهداف وتضحيات شهداء الشعب المغربي من أجل "دولة ديمقراطية شعبية ومجتمع بدون انتهاكات" ، فتضحياتهم كانت وستبقى من أجل التحرر الوطني والبناء الديمقراطي الشعبي ضدا على الاستعمار وخدامه في كل الأزمنة (الماضي والحاضر و المستقبل)من تاريخ شعبنا ، كل "جيل" أو تنظيم عبر عن ذلك بقاموسه الخاص أو المشترك وبأساليبه النضالية المتفاوتة الجذرية (الحركة الاتحادية -الحركة الماركسية اللينينية...) لكن عنوان الهدف الكبير الجامع واحد : التحرر الوطني والبناء الديمقراطي الشعبي...

هل انتهت هذه الدورة ؟ طبعا لا ! لأن لا هدف تحقق من نضال شعبنا لحد الآن، لا التحرر الوطني ولا البناء الديمقراطي الشعبي ولا حتى "العدالة الانتقالية" بالمفهوم الليبرالي المتداول ، أو بالمفهوم الحقوقي الكوني وأصوله...(إذا تخلى "الرجال" على القضية فالأمر يتطلب استبدال "الرجال" لا استبدال القضية !)

ليستمر النضال باحترام لذاكرة نضالات شعبنا وطلائعه وبطلاته وأبطاله وللأهداف النبيلة التي ضحوا من أجلها ... هذه هي الأمانة الوحيدة التي هي عربون وفاء لدماء الشهداء الذين لن يتحولوا أبدا إلى ذاكرة أرشيفية بدون تحقيق الأهداف التي من أجلها قدموا حياتهم لها كفداء وإجلاء الحقيقة الكاملة والترتيب الكامل للمسؤوليات...

الجمعة 3 مارس 2023

من وحي الأحداث

في موضوع رفض التطبيع يجب أن نكون فلسطينين أكثر من بعض الفلسطينيين

التيتي الحبيب

دعاة التطبيع بالمغرب يدافعون عن موقفهم بالاعتماد على ما تقوم به السلطة الفلسطينية من تعاون امني مع العدو ومن قمع للمقاومة والتنكيل بالمناضلين الفلسطينيين الرافضين للاحتلال. يقول هؤلاء أننا نحن المغاربة لا يجب ان نكون فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين. نعتبر هذا الكلام خاطئ وهذه حجتنا.

عندما تقوم السلطة الفلسطينية بدور الدركي للكيان الصهيوني فإنها تلعب دور الخيانة للثورة الفلسطينية ولحقوق الشعب الفلسطيني. ومن هذا المنطلق فان هذه السلطة تضع نفسها خارج الشعب الفلسطيني وهي بذلك تصبح عميلة يجب الإطاحة بها واستعادة الشعب الفلسطيني لثورته وأدوات تحرره وليس الانحراف الذي سارت إليه فئات اجتماعية فلسطينية ربطت مصالحها مع مصالح العدو. ان الثورة الفلسطينية أصبحت رهينة في يد حفنة من السياسيين المعبرين عن مصالح فئات أمراء الحرب وكمبرادوريين فلسطينين حتى قبل أن يتحقق تحرير الوطن الفلسطيني. وجود هذه الفئات في السلطة الفلسطينية أصبح يبعد شعوب منطقتنا عن مساندة ودعم الثورة الفلسطينية ويسقط هذه الشعوب في حبائل الرجعية والصهيونية ويفتح الأبواب أمام التطبيع والاختراق الصهيوني لجميع المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية والعسكرية والأمنية في منطقتنا.

نعتقد بشكل راسخ أن مصلحة شعبنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية هي التحرر من قبضة الرجعية ببلادنا وقبضة حلفاءها التقليديين من رجعية عربية ودول امبريالية وعلى رأسها الامبريالية الفرنسية والصهيونية. دخلت العلاقة مع الصهيونية مرحلة نوعية لم تشهدها في السابق وكان احد تبريراتها ما تقوم به السلطة الفلسطينية من تطبيع ومن دور الدركي للكيان الصهيوني.

نعتقد بشكل راسخ ان مقاومة التطبيع ببلادنا اصبح متداخلا مع نضال الشعب الفلسطيني وبقية شعوب العالم العربي والمغاربي لسبب واضح وهو تداخل المصالح الأساسية للنظام القائم ببلادنا والكيان الصهيوني. إن الاصطفاف بات أكثر وضوحا ولذلك على القوى المناضلة ببلادنا وفي فلسطين ان تكاتف الجهد وتتوحد في جبهة نضالية قوية ضد الرجعية والامبريالية والصهيونية. ان مناهضة التطبيع بات يتجاوز البعد القومي أو الإسلامي أو التاريخي على أهميته وأصبح يرتكز على البعد الاقتصادي والسياسي والعسكري- الأمني. لقد تشابكت مصالح الكتلة الطبقية السائدة الاحتكارية مع مصالح الكيان الصهيوني وباتت هذه المصالح تضرب في الصميم القدرة الشرائية للجماهير وباتت خيرات البلاد تنهب من طرف هذه القوى الرجعية الصهيونية المتحالفة.

من خلال هذه الأبعاد لعملية التطبيع الجارية ببلادنا وضدا على مصالح الجماهير الشعبية تصبح عملية مقاومة التطبيع شانا شعبيا بامتياز لكن هذه القضية لم تفسر وتشرح بما فيه الكفاية لحد الساعة ولذلك وجب تركيز المجهودات والإبداع في التحليل والتفسير وصياغة السياسات المطلوبة.